



البنك المركزي اليمني
CENTRAL BANK OF YEMEN



جامعة العلوم والتكنولوجيا
University of Science & Technology
المركز الرئيس - عدن

برعاية دولة رئيس مجلس الوزراء
د. شائع محسن الزندانبي

توصيات

المؤتمر العلم الدولي الثاني
القطاع المصرفي في اليمن ودوره في التعافي الاقتصادي وإعادة الإعمار
«نحو منظومة مالية فاعلة لتعزيز الاستقرار والتنمية»
(09 - 11 فبراير 2026) - عدن



توصيات المؤتمر العلمي الدولي الثاني (09 - 11 فبراير 2026) - عدن

رئيس المؤتمر

أ.د. عبدالغنى يحيى حميد أحمد
القائم بأعمال رئيس جامعة العلوم والتكنولوجيا - عدن

نائب رئيس المؤتمر

د. محمد الرشيد
مراقب وحدة الصكوك والمنتجات الإسلامية بالبنك المركزي اليمني

أعضاء لجنة صياغة التوصيات

- | | |
|--------------|--|
| رئيساً | • أ.د. محمد أحمد الحارثي - أستاذ الاقتصاد بجامعة صنعاء |
| عضواً | • أ.د. محمد أحمد الأفندي - أستاذ الاقتصاد بجامعة صنعاء |
| عضواً | • أ.د. يحيى عبدالغفار حسان - أستاذ الاقتصاد بجامعة تعز |
| عضواً | • د. أحمد علي بن سنكر - عضو مجلس إدارة اتحاد المصارف العربية، رئيس جمعية البنوك اليمنية، مدير عام البنك الأهلي |
| عضواً | • أ.م.د. عبدالمجيد عبيد العمري - أستاذ التمويل والمصارف المشارك بالجامعة الإسلامية العالمية |
| عضواً | • أ.م.د. عثال الهيتمي عثال - أستاذ المحاسبة المشارك بجامعة العلوم والتكنولوجيا عدن |
| عضواً | • د. محمد يحيى الرشيد - أستاذ الصيرفة والمالية الإسلامية المساعد، البنك المركزي اليمني |
| عضواً | • د. منى إبراهيم محمد - أستاذ الاقتصاد المالي والمصرفي المساعد بجامعة عدن |
| عضواً ومقررأ | • د. أكرم محمد العرشاني - أستاذ إدارة الأعمال المساعد بجامعة العلوم والتكنولوجيا عدن |

1 المقدمة:

انطلاقاً من المسؤولية العلمية والوطنية، واستشعاراً لأهمية الدور المحوري الذي يضطلع به القطاع المصرفي بوصفه الشريان الرئيس للاقتصاد الوطني، وانسجاماً مع تطلعات المجتمع اليمني نحو التعافي الاقتصادي والمالي واستعادة مسار الاستقرار والنمو، انعقد المؤتمر العلمي الثاني بعنوان «القطاع المصرفي في اليمن ودوره في التعافي الاقتصادي وإعادة الإعمار» خلال الفترة 9- 11 فبراير 2026 م، والذي نظّمته جامعة العلوم والتكنولوجيا - عدن بالشراكة الإستراتيجية مع البنك المركزي اليمني والقطاع المصرفي، وبرعاية كريمة من دولة رئيس مجلس الوزراء، وبمشاركة واسعة من (185) باحثاً وباحثة، إلى جانب نخبة من الأكاديميين والخبراء وصنّاع القرار من داخل اليمن وخارجه، وبمساندة (14) بنوك راعية، و(16) جامعة ومراكز بحثية مشاركة، أسهمت في دعم أعمال المؤتمر وتعزيز رسالته العلمية والتنموية.

وشكّلت الأوراق البحثية المقدمة، والبالغ عددها (107) ورقة علمية، ركيزة معرفية متقدمة لتحليل واقع القطاع المصرفي، وتشخيص تحدياته الهيكلية والظرفية، واستشراف آفاق تطويره في مرحلة التعافي وإعادة الإعمار. كما أثّرت جلسات المؤتمر مداخلات المتحدثين الرئيسيين، وما طرحوه من خبرات عملية وتجارب ميدانية، إضافة إلى مخرجات ورش العمل والندوات المصاحبة، مما أضفى على النقاشات بُعداً تطبيقياً عميقاً يعكس تلاقي الرؤية الأكاديمية مع الخبرة المهنية.

وانطلاقاً من المداولات العلمية المعمقة والحوار البناء الذي ساد جلسات المؤتمر، تم التوصل إلى حزمة من التوصيات الإستراتيجية ذات الطابع العملي. وهذه التوصيات ليست مجرد خلاصة نظرية، بل تمثل حصيلة تكاملية لما قدمته البحوث العلمية، وما عرضه المتحدثون الرئيسيون، وما أفرزته ورش العمل والندوات، لتشكل في مجملها خارطة طريق تهدف إلى تمكين القطاع المصرفي من القيام بدوره التنموي بوصفه قاطرة للنمو المستدام، وممكناً رئيساً لجهود إعادة الإعمار، وداعماً للاستقرار الاقتصادي وتحفيز النشاط الاستثماري؛ ولضمان انتقال هذه التوصيات من الإطار النظري إلى حيز التنفيذ العملي، تم اقتراح مجموعة من المتطلبات والضمانات الداعمة التي تساهم في ترجمتها إلى سياسات وإجراءات و برامج عمل قابلة للتطبيق، بما يعزز أثرها في الواقع الاقتصادي والمالي.



2 تحديات التنفيذ:

هناك العديد من التحديات المحتملة التي تواجه التنفيذ أو تبطئ مساره لا يمكن إغفالها، وأبرزها:

- 2.1. الانقسام المؤسسي والنقدي: يمثل استمرار الانقسام في إدارة السياسة النقدية والمؤسسات المالية بين مختلف مناطق اليمن أحد العوائق الرئيسية أمام تطبيق أي سياسة نقدية موحدة وفعالة.
- 2.2. شح الموارد المالية: تعاني الدولة من فجوة تمويلية هائلة، مما يجعل قدرة القطاع المصرفي على منح الائتمان وتوفير القروض وخاصة متوسطة وطويلة الأجل محدودة لا سيما والاقتصاد الوطني يحتاج إلى تمويلات كبيرة لإعادة الإعمار تتجاوز قدرات البنوك الوطنية الأمر الذي يتطلب الاعتماد على نحو كبير على الدعم الخارجي - وخاصة في المراحل الأولى.
- 2.3. ضعف فاعلية السلطة التشريعية والقانونية: هناك الكثير من التوصيات المتعلقة بتحديث العديد من القوانين والتشريعات المتعلقة بالعمل المصرفي، ومكافحة غسل الأموال، وتشجيع الاستثمار، وبالتالي يصعب إنجاز تلك الإصلاحات التشريعية والقانونية في وقت سريع في ظل ضعف فاعلية السلطة التشريعية وعدم انتظام اجتماعاتها.
- 2.4. المخاطر الأمنية والسياسية: حالة عدم الاستقرار السياسي والأمني المستمرة تُحدِّ من قدرة البنوك على التوسع في عملياتها، وترفع من مخاطر الائتمان والتشغيل، وتعيق عودة الكفاءات ورؤوس الأموال.
- 2.5. ضعف البنية التحتية التكنولوجية: كما يعاني القطاع المصرفي من قصور في البنية التحتية الرقمية وأنظمة الدفع الإلكتروني، مما يحدُّ من قدرته على الابتكار وتقديم خدمات مالية حديثة وشاملة.

3 متطلبات التنفيذ:

إن التغلب على تلك التحديات التي أشرنا إليها أنفاً تتطلب إرادة سياسية قوية مدعومة من مجلس القيادة الرئاسي والحكومة حتى يتمكن البنك المركزي ووحدات القطاع المصرفي من تنفيذها بالإضافة إلى أهمية توافر بعض المتطلبات والآليات؛ لضمان تحويل هذه التوصيات إلى إجراءات ومشاريع عمل قابلة للتنفيذ وتتمثل أهم المتطلبات المقترحة في الآتي:

- 3.1. يُقترح تشكيل لجنة تتولى مهمة إيصال التوصيات إلى صُناع القرار والجهات الرسمية ذات الصلة، والعمل على متابعة النقاشات الفنية والمؤسسية المتعلقة بآليات تنفيذها، بما يساهم في تعزيز فرص تطبيقها بصورة فعّالة، كما تقوم اللجنة - عند طلب الجهات المعنية - بتقديم الدعم الفني والمشورة اللازمة لمساعدتها في إعداد خطة تنفيذية تفصيلية، تتضمن الأولويات، والإطار الزمني، ومؤشرات قياس الأداء، بما يضمن ترجمة التوصيات إلى إجراءات عملية قابلة للتطبيق.
- 3.2. الالتزام السياسي والحكومي: تبني الحكومة لهذه التوصيات وإدراجها ضمن خططها الاقتصادية الوطنية وبرامج عمل الوزارات المعنية، مما يوفر الغطاء السياسي والدعم المؤسسي اللازم للتنفيذ.
- 3.3. تخصيص الموارد اللازمة: رصد الميزانيات والموارد البشرية والفنية الضرورية من قبل الحكومة والجهات الشريكة لتطبيق المبادرات والمشاريع المنبثقة عن التوصيات أمر يتجاوز القدرات المالية للقطاع المصرفي، وبالتالي يتطلب الأمر دعمًا خارجيًا من الشركاء لتمويل مشاريع إعادة الإعمار.
- 3.4. آلية للرصد والتقييم: تطوير مؤشرات أداء رئيسية (KPIs) لقياس التقدم المحرز في كل توصية، وإجراء تقييم دوري للأثر المتحقق، وتعديل آليات التنفيذ بناءً على النتائج؛ لضمان الفاعلية.
- 3.5. المشاركة مع المانحين الدوليين: عرض مصفوفة التوصيات على الشركاء الدوليين والمؤسسات المالية العالمية (كصندوق النقد والبنك الدوليين) لحشد الدعم الفني والمالي اللازم لتنفيذ الإصلاحات الهيكلية الكب







إصلاح بيئة الاقتصاد الكلي

م.	التوصية	جهة التنفيذ	آلية التنفيذ
1	العمل على استئناف إنتاج وتصدير النفط الخام والغاز الطبيعي المسال وتوظيف العوائد في تمويل المشاريع التنموية.	- وزارة النفط والمعادن - الحكومة (رئاسة الوزراء) - وزارة المالية - البنك المركزي اليمني.	- إعداد خطة أمنية وتشغيلية مرحلية لاستئناف الإنتاج. - إعادة التفاوض مع الشركات المشغلة وفقاً لصيغة تعاقدية شفافة. - إنشاء حساب سيادي خاص بالعوائد يخصص بنسبة محددة لتمويل مشاريع تنموية. - إدراج العوائد ضمن موازنة برامجية مرتبطة بمشاريع محددة ذات أولويات وطنية.
2	توجيه التمويلات الخارجية نحو الجوانب التنموية المختلفة ذات الأثر المستدام بما فيها تحسين الخدمات الأساسية العامة والبنية التحتية والتعليم والصحة.	- وزارة التخطيط والتعاون الدولي. - وزارة المالية. - الجهات القطاعية (الصحة، التعليم، الأشغال، الكهرباء). - البنك المركزي اليمني.	- إعداد مصفوفة أولويات وطنية معتمدة. - ربط أي تمويل خارجي بخطة تنموية معلنة ومؤشرات أداء (KPIs). - إنشاء وحدة متابعة وتقييم مستقلة لقياس الأثر التنموي. - نشر تقارير ربع سنوية عن مستوى التنفيذ والإنجاز.

توصيات المؤتمر العلمي الدولي الثاني (09 - 11 فبراير 2026) - عدن

م.	التوصية	جهة التنفيذ	آلية التنفيذ
3	تعزيز الشراكة مع القطاع الخاص وتحسين بيئة الاستثمار وتشجيعه للاستثمار في القطاعات الصناعية والزراعية ومشاريع توليد الطاقة الكهربائية المتجددة ومشاريع البنية التحتية بنظام (PPP) وتسهيل الوصول إلى التمويل من القطاع المصرفي.	- وزارة الصناعة والتجارة. - الهيئة العامة للاستثمار. - وزارة الكهرباء والطاقة. - وزارة الزراعة. - البنك المركزي اليمني.	- إقرار قانون الشراكة بين القطاعين العام والخاص (PPP). - إنشاء نافذة استثمار موحدة لتسهيل الإجراءات. - تقديم حوافز ضريبية وجمركية للقطاعات ذات الأولوية. - تخصيص خطوط تمويل مصرفية مدعومة للمشاريع الإنتاجية. - إطلاق قائمة مشاريع جاهزة للاستثمار بنظام PPP.
4	إلزام بنوك التمويل الأصغر على توفير التمويل للمشاريع الصغيرة والمتوسطة ومشروعات ريادة الأعمال.	- البنك المركزي اليمني. - شبكة مؤسسات التمويل الأصغر. - وزارة الصناعة والتجارة.	- تخفيض نسبة الاحتياطي الإلزامي لمؤسسات التمويل الأصغر مقابل التوسع الإقراضي. - تطوير وتفعيل صندوق ضمان مخاطر للمشاريع الصغيرة. - تبسيط إجراءات الترخيص والدعم الفني لريادة الأعمال. - تحديد نسب معينة من السيولة كسقف إلزامي.



توصيات المؤتمر العلمي الدولي الثاني (09 - 11 فبراير 2026) - عدن

م.	التوصية	جهة التنفيذ	آلية التنفيذ
5	تطوير آليات السياسة النقدية والرقابة المصرفية، وإعادة التعريف بوضوح هدف الاستقرار النقدي وسلامة النظام المالي، وتحديد أدوات التنفيذ وآليات المساءلة والإفصاح.	• البنك المركزي اليمني.	• تفعيل عمليات السوق المفتوحة وأدوات إدارة السيولة. • تحديث أنظمة الرقابة الميدانية والمكتبية. • تطوير منصة إفصاح إلكترونية موحدة للبنوك. • اعتماد مؤشرات إنذار مبكر للملاءة والسيولة. • إصدار تقارير استقرار مالي دورية معلنة.
6	تفعيل وتطوير حزمة متكاملة لإدارة أزمة الصرف تشمل: تنظيم قطاع الصرافة، وتجريم الممارسات التخريبية، وخطة تواصل جماهيري يومية، وآليات تدخل محسوبة؛ لكسر موجات الذعر بدل المعالجات الموسمية.	• البنك المركزي اليمني. • النيابة العامة والجهات القضائية. • وزارة الإعلام.	• إعادة تنظيم وترخيص قطاع الصرافة وفقاً لمعايير صارمة. • إنشاء وحدة رصد فوري للمضاربات والمخالفات. • إطلاق منصة تواصل يومي لشرح سياسات الصرف. • تنفيذ تدخلات سوقية مدروسة بناءً على بيانات السيولة وليس ردود أفعال. • تطبيق عقوبات رادعة على الممارسات التخريبية.

م.	التوصية	جهة التنفيذ	آلية التنفيذ
7	إنشاء مركز بيانات وطني للنظام المالي يبنى مؤشرات إنذار مبكر للسيولة والتعثر وسعر الصرف والثقة، ويُنتج تقارير دورية لصناع القرار، مع إتاحة ملخصات عامة لرفع الشفافية.	• البنك المركزي اليمني. • وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات.	• تطوير قاعدة بيانات موحدة تربط البنوك ومؤسسات التمويل. • تصميم نظام مؤشرات إنذار مبكر. • إصدار تقارير شهرية لصناع القرار. • نشر ملخصات عامة لرفع الشفافية والثقة. • ربط المركز بأنظمة المدفوعات الوطنية.
8	تطبيق رقابة مصرفية قائمة على المخاطر (RBS) بسلم إجراءات تصحيحية وعقوبات متدرجة وواضحة، وربط الامتثال بمؤشرات قياس؛ لضمان أن الرقابة إنفاذ فعلي لا إجراءات ورقية.	• البنك المركزي اليمني (قطاع الرقابة المصرفية).	• تصنيف البنوك وفقاً لمستويات المخاطر. • إعداد دليل رقابي متدرج بالإجراءات التصحيحية والعقوبات. • ربط تقييم البنوك بمؤشرات كمية (كفاية رأس المال، السيولة، التعثر). • تدريب الكوادر الرقابية على منهجية RBS. • إصدار تقارير تقييم سنوية لكل بنك.



البنك الأهلي اليمني
National Bank Of Yemen
Tadris & Education
البنوك والتمويل

بنك التمويل الأصغر
Tasmeen Bank for Microfinance
Tasmeen Bank for Microfinance

بنك تمكين للتمويل الأصغر
Tamkeen Bank for Microfinance
Tamkeen Bank for Microfinance

بنك عدن الإسلامي
Bank of Islamic Finance
Bank of Islamic Finance

YCB
البنك التجاري اليمني
Yemen Commercial Bank
Yemen Commercial Bank

الأول الإسلامي
Al-Awla Islamic
Al-Awla Islamic

UNIVERSITY OF SCIENCE & TECHNOLOGY
جامعة العلوم والتكنولوجيا
جامعة العلوم والتكنولوجيا

بنك المركزي
Central Bank of Yemen
Central Bank of Yemen

بنك التضامن
Tadhamon Bank
Tadhamon Bank



إصلاحات شاملة للبنك المركزي في إدارة السياسة النقدية، والحوكمة- (أ) الإدارة النقدية

م.	التوصية	جهة التنفيذ	آلية التنفيذ
9	العمل على توحيد السياسة النقدية وإدارة أدائها على مستوى الجمهورية عبر مسار فني مرحلي يضمن توحيد أنظمة المدفوعات، وتنسيق إدارة السيولة، وتقليص فجوة سعر الصرف، بما يمهد لإعادة دمج المؤسسة النقدية تحت إدارة واحدة.	• البنك المركزي اليمني • - عدن بالتنسيق مع الحكومة ووزارة المالية والبنوك التجارية بدعم دولي.	• توحيد أنظمة المدفوعات والتسويات. • إنشاء إطار موحد لإدارة السيولة. • توحيد السعر عبر أدوات السوق. • توحيد الميزانية والمركز المالي. • توفير غطاء سياسي يحمي الطابع الفني للعملية .
10	اتخاذ إجراءات لتوحيد قيمة العملة الوطنية بحيث تسود عملة واحدة بقيمة واحدة في كل أرجاء اليمن مع مراعاة العدالة عند معالجة التفاوت في قيمة العملة وفي سعر الصرف.	• البنك المركزي اليمني. • وزارة المالية. • الحكومة.	• إجراء مسح ميداني لحجم الكتلة النقدية المتداولة في كل منطقة. • تنفيذ برنامج استبدال تدريجي للعملة خلال فترة محددة (مثلاً 6 أشهر) عبر البنوك. • تحديد سعر تحويل انتقالي عادل للفترة الأولى لتقليل الخسائر على المواطنين. • ربط توحيد العملة بإطلاق مزاد عملة منظم لتثبيت التوقعات.



توصيات المؤتمر العلمي الدولي الثاني (09 - 11 فبراير 2026) - عدن

م.	التوصية	جهة التنفيذ	آلية التنفيذ
11	تعزيز الاستقلال المالي والإداري للبنك المركزي- عدن- لضمان فاعليته في إدارة السياسة النقدية وتنظيم السيولة والرقابة على القطاع المصرفي وتعزيز الحوكمة والشفافية والمساءلة.	• مجلس النواب. • رئاسة الوزراء. • البنك المركزي اليمني.	• تعديل قانون البنك المركزي بما يمنع التمويل المباشر للعجز. • تطوير آليات لجنة الرقابة الداخلية المستقلة والمراجعة الخارجية السنوية. • نشر تقرير سنوي عن السياسة النقدية والاستقرار المالي. • الأخذ بالاعتبار المدة القانونية لمحافظ البنك وأعضاء مجلس الإدارة؛ لضمان الاستقلال.
12	تطوير البنية التحتية المعلوماتية والإحصائية للبنك المركزي بما يعزز الشفافية ويساعد في ترشيد اتخاذ القرارات وتبني السياسات النقدية.	• البنك المركزي اليمني. • وزارة الاتصالات.	• إنشاء مركز بيانات مركزي (Data Center) مع نظام نسخ احتياطي. • إطلاق نظام تقارير إلكتروني إلزامي للبنوك أو نظام مشابه. • إصدار نشرات شهرية للسيولة والتضخم وسعر الصرف (عربي-إنجليزي). • بناء قاعدة بيانات لحظية للمدفوعات والتحويلات. • ربط جميع البنوك بنظام تسوية إجمالي فوري.



توصيات المؤتمر العلمي الدولي الثاني (09 - 11 فبراير 2026) - عدن

م.	التوصية	جهة التنفيذ	آلية التنفيذ
13	تطوير قدرات البنك المركزي و وحدات القطاع المصرفي على استخدام الأنظمة المالية الحديثة القائمة على التكنولوجيا الحديثة والتحول الرقمي.	• لبنك المركزي اليمني. • البنوك التجارية والإسلامية. • شركات التقنية المالية.	• تحديث نظام المدفوعات الوطني. • إطلاق إطار تنظيمي للمدفوعات الرقمية والمحافظ الإلكترونية. • تدريب كوادر البنك والبنوك على أنظمة الرقابة الرقمية. • اعتماد نظام رقابة قائم على البيانات. • إدخال التوقيع الإلكتروني والتوثيق الرقمي في العمليات المصرفية.
14	ضبط نمو عرض النقود عبر سقف سنوي مُعلن مرتبط بالنمو الحقيقي، مع متابعة شهرية لمصادر التوسع النقدي، لحماية القوة الشرائية وتقليل ضغط التضخم على سعر الصرف.	• البنك المركزي اليمني.	• إعلان مستهدف سنوي لنمو عرض النقود (M_2) مرتبط بالنمو الحقيقي. • إصدار تقرير شهري يوضح مصادر التوسع النقدي. • استخدام أدوات السوق المفتوحة لامتصاص فائض السيولة. • التنسيق مع وزارة المالية لمنع التمويل التضخمي للعجز.

م.	التوصية	جهة التنفيذ	آلية التنفيذ
15	تطوير آلية مزاد عملة مُعلن بجدول ثابت وقواعد تدخل شفافة، لتكوين سعر مرجعي واضح، وتقليص فجوة الأسعار بين المناطق، وتقليل مساحة المضاربات والتسعير العشوائي.	• البنك المركزي اليمني.	• تحديد جدول أسبوعي ثابت للمزاد. • نشر نتائج المزاد فوراً (الحجم - السعر - عدد المشاركين). • قصر المشاركة على البنوك الملتزمة رقابياً. • تحديد قواعد واضحة للتدخل في حال التقلبات الحادة. • نشر تقرير ربع سنوي عن أثر المزاد على السوق.
16	بناء احتياطي أجنبي تدريجي بخطة تمويل وتدفقات واضحة، ووضع سياسة لاستخدامه، باعتباره خط الدفاع الأول لاستقرار النقد وتثبيت توقعات السوق.	• البنك المركزي اليمني. • وزارة المالية. • وزارة النفط.	• تخصيص نسبة ثابتة من عائدات النفط للاحتياطي. • إيداع المنح الخارجية مباشرة في حساب الاحتياطي. • إعداد سياسة مكتوبة لاستخدام الاحتياطي • نشر مستوى الاحتياطي على نحو دوري لتعزيز الثقة.



توصيات المؤتمر العلمي الدولي الثاني (09 - 11 فبراير 2026) - عدن

م.	التوصية	جهة التنفيذ	آلية التنفيذ
17	إعادة هندسة مسارات التحويلات الخارجية لتصب في القنوات الرسمية برسوم تنافسية وسرعة أعلى، وربط جزء منها بتمويل مشاريع صغيرة منتجة عبر محافظ/صناديق شفافة تُقاس نتائجها.	- البنك المركزي اليمني. - البنوك التجارية. - شركات الصرافة.	- تخفيض رسوم التحويل عبر القنوات الرسمية لتكون تنافسية. - تسريع إجراءات الصرف (خلال ٢٤ ساعة). - إطلاق حسابات ادخارية مرتبطة بالتحويلات. - تخصيص جزء من التحويلات لصناديق تمويل مشاريع صغيرة بشفافية كاملة. - حملات توعية لتشجيع استخدام القنوات الرسمية.
18	دمج قطاع الصرافة في النظام المالي عبر منصة وطنية موحدة لتدفقات الصرف والتحويلات تربط البنوك والصرافين بواجهات تقنية (API) وتقارير لحظية وامثال AML/CFT، مع إلزام الصرافة المرخصة بإيداع حد أدنى من السيولة في البنوك.	- البنك المركزي اليمني. - وحدة مكافحة غسل الأموال.	- إنشاء منصة وطنية موحدة تربط البنوك والصرافين (API). - إلزام الصرافين بإدخال كل العمليات لحظياً في المنصة. - تطبيق معايير AML/CFT بمتطلبات إفصاح واضحة. - اشتراط إيداع حد أدنى من السيولة لدى البنوك مقابل الترخيص. - إغلاق فوري للصرافين غير الملتزمين وربط العقوبات بسلم متدرج.

إصلاحات شاملة للبنك المركزي في إدارة السياسة النقدية والحوكمة- (ب) السياسة النقدية

م.	التوصية	جهة التنفيذ	آلية التنفيذ
19	تفعيل أدوات السياسة النقدية بما فيها استخدام نسبة الاحتياطي القانوني، وتفعيل أذون الخزانة وسندات الدين العام والصكوك الإسلامية والحد من التمويل التضخمي لعجز الموازنة العامة للتحكم في إدارة السيولة بما يتلاءم مع متطلبات النشاط الاقتصادي.	• البنك المركزي اليمني - عدن بالتنسيق مع وزارة المالية والبنوك التجارية والإسلامية.	• تفعيل نسبة الاحتياطي القانوني بشكل مرن وربطها بدورة السيولة ومستويات التضخم. • إعادة إصدار أذون الخزانة وسندات الدين العام والصكوك الإسلامية عبر مزادات منتظمة وشفافة لامتصاص الفائض السيولة. • وضع سقف واضح لتمويل عجز الموازنة ومنع أي تمويل تضخمي مباشر من البنك المركزي. • اعتماد مستهدفات لنمو العرض النقدي وربطها بالنمو الحقيقي والاحتياجات الأجنبية. • تفعيل أدوات إدارة السيولة قصيرة الأجل داخل البنوك وربطها بنظام إنذار مبكر لمخاطر السيولة وسعر الصرف



توصيات المؤتمر العلمي الدولي الثاني (09 - 11 فبراير 2026) - عدن

م.	التوصية	جهة التنفيذ	آلية التنفيذ
20	تعزيز الرقابة المصرفية بفاعلية على المؤسسات المصرفية والمالية وتوسيع نطاق الرقابة على القطاع المالي ليشمل شركات الصرافة؛ لتعزيز سلامة القطاع المالي ونزاهته.	- قطاع الرقابة المصرفية - البنك المركزي اليمني. - وحدة مكافحة غسل الأموال.	- تطبيق رقابة قائمة على المخاطر تشمل البنوك وشركات الصرافة. - فرض حدود تعرض للسيولة بالعملة المحلية والأجنبية. - اعتماد نسب كفاية السيولة والتمويل المستقر وفقاً لمعايير رقابية واضحة. - إلزام البنوك بإجراء اختبارات ضغط دورية وتقديم خطط معالجة للمخاطر. - ربط أي توسع ائتماني بمؤشرات جودة المحفظة وقاعدة تنظيمية تركز على الاستقرار المالي.
21	اتباع سياسة نقدية تقييدية (انكماشية) عبر الحد من تمويل العجز للموازنة العامة من مصادر تمويل غير تضخمية للحفاظ على الاستقرار النقدي.	- البنك المركزي اليمني. - وزارة المالية.	- حصر تمويل العجز في أدوات دين سوقية غير تضخمية. - تنسيق دوري بين السياستين المالية والنقدية لضبط الإنفاق والسيولة. - إصدار تقارير شهرية عن مصادر التوسع النقدي لتعزيز الشفافية والانضباط.

م.	التوصية	جهة التنفيذ	آلية التنفيذ
22	تطوير آليات وحدة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب بصورة عامة ومراقبة التحويلات المالية عبر شركات الصرافة وتعزيز الامتثال لمتطلبات وإجراءات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.	• وحدة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب البنك المركزي.	• مراقبة التحويلات المالية عبر شركات الصرافة بنظام تقارير لحظي. • إلزام المؤسسات المالية بتحديث بيانات العملاء وتطبيق متطلبات الامتثال. • فرض عقوبات متدرجة على المخالفين وربط استمرار الترخيص بالالتزام. • إصدار تقارير امتثال دورية تعزز نزاهة القطاع المالي.
23	إعادة توازن هيكل الودائع (شبه نقدية/ لأجل) وتحسين جودة مصادر السيولة، والحد من نمو السيولة دون غطاء إنتاجي أو احتياطي كافية، بما يرفع قدرة البنوك على الصمود.	• البنك المركزي اليمني. • البنوك التجارية والإسلامية.	• تحفيز الودائع لأجل وشبه النقدية عبر أدوات عائد مناسبة. • تقليل الاعتماد على الودائع قصيرة الأجل عالية التقلب. • ربط نمو الائتمان بوجود غطاء إنتاجي أو احتياطي كافية. • متابعة دورية لمؤشرات السيولة وجودة الأصول وتعزيز قدرة البنوك على الصمود. • إلزام كافة البنوك بقبول ودائع الجمهور، لا سيما الودائع الادخارية.



توصيات المؤتمر العلمي الدولي الثاني (09 - 11 فبراير 2026) - عدن

م.	التوصية	جهة التنفيذ	آلية التنفيذ
24	تفعيل أدوات إدارة السيولة قصيرة الأجل داخل البنوك وربطها بإنذار مبكر لمخاطر السيولة وسعر الصرف.	• البنك المركزي اليمني - عدن (قطاع الرقابة المصرفية). • البنوك التجارية والإسلامية.	• إلزام البنوك بإعداد خطط داخلية لإدارة السيولة قصيرة الأجل. • إنشاء نظام إنذار مبكر لمتابعة مؤشرات السيولة وتقلبات سعر الصرف. • رفع تقارير دورية عن فجوات السيولة اليومية والأسبوعية للجهة الرقابية. • تفعيل آليات تمويل طارئ مشروطة بالالتزام بالمعايير الرقابية.
25	تطبيق حدود تعرض للسيولة بالعملية المحلية والأجنبية، واعتماد نسب كفاية السيولة والتمويل المستقر، وإلزام اختبارات ضغط دورية تُرفع نتائجها للجهة الرقابية بخطط معالجة.	• البنك المركزي اليمني - عدن (قطاع الرقابة المصرفية).	• تحديد سقوف واضحة للتعرض بالعملات الأجنبية وربطها بحجم رأس المال. • اعتماد نسب كفاية السيولة ونسبة التمويل المستقر كمعايير إلزامية. • إلزام البنوك بإجراء اختبارات ضغط نصف سنوية لمخاطر السيولة وسعر الصرف. • مطالبة البنوك بتقديم خطط معالجة فورية في حال ظهور فجوات خطرة.

م.	التوصية	جهة التنفيذ	آلية التنفيذ
26	إقرار قاعدة تنظيمية تُقَدِّم الاستقرار المالي (سيولة/ملاءة/حوكمة) على التوسع الائتماني، مع ربط أي نمو ائتماني بخطة مخاطر ومؤشرات جودة محفظة تمنع النمو الهش.	• البنك المركزي اليمني - عدن • بالتنسيق مع البنوك التجارية والإسلامية.	• إصدار تعميم رقابي يربط أي نمو ائتماني بمؤشرات جودة المحفظة ونسب التعثر. • اشتراط توفر مخصصات كافية قبل التوسع في منح الائتمان. • ربط خطط التوسع الائتماني بتقييم شامل للمخاطر والموافقة المسبقة من الجهة الرقابية. • تقديم تقارير دورية عن جودة الأصول؛ لضمان منع النمو الهش وغير المستدام.
27	أهمية تبني معالجة متدرجة للأرصدة المجمدة للبنوك، عبر آليات بإطار زمني محدد تتسق مع السياسة النقدية وإدارة السيولة، مع تعزيز وضوح الإجراءات والتواصل مع البنوك، لدعم وفائها بالتزاماتها واستعادة ثقة الجمهور بالقطاع المصرفي وتعزيز التعافي الاقتصادي.	• البنك المركزي اليمني - عدن (قطاع الرقابة المصرفية والسيولة). • وزارة المالية.	• وضع خطة مرحلية زمنية لمعالجة الأرصدة المجمدة. • تحديد الأولويات وفقاً للسيولة والسياسة النقدية؛ لضمان عدم التأثير على الاستقرار النقدي. • تطوير بروتوكول تواصل واضح للبنوك لتوضيح الإجراءات والمستجدات. • متابعة تنفيذ الخطة على نحو دوري وإصدار تقارير شفافة للجمهور لتعزيز الثقة. • ربط الإفراج التدريجي عن الأرصدة بتحقيق مؤشرات مالية وسلوكيات التزام للبنوك.



إصلاح السياسة المالية وتكاملها مع السياسة النقدية

م.	التوصية	جهة التنفيذ	آلية التنفيذ
28	رفع كفاءة السياسة المالية عبر تحصيل الإيرادات العامة السيادية وتوريدها إلى حساب الحكومة العام في البنك المركزي- عدن.	- وزارة المالية. - مصلحة الضرائب. - مصلحة الجمارك. - البنك المركزي اليمني - عدن.	- إلزام جميع الجهات الإيرادية بالتوريد اليومي إلى حساب الحكومة العام. - إيقاف الحسابات الجانبية خارج البنك المركزي. - تطبيق نظام تحصيل إلكتروني مركزي يربط الضرائب والجمارك بوزارة المالية. - إصدار تقارير شهرية معلنة عن مستوى التحصيل والتوريد.
29	مراجعة هيكل وأولويات الإنفاق العام وتخصيصاته بما يؤدي إلى رفع كفاءة وفاعلية الإنفاق العام وترشيده.	- وزارة المالية. - رئاسة مجلس الوزراء.	- إجراء مراجعة شاملة لبنود الموازنة وإعادة ترتيب الأولويات. - خفض النفقات غير الضرورية والتشغيلية المرفعة. - اعتماد موازنة برامج وأداء مرتبطة بمؤشرات قياس. - نشر تقرير نصف سنوي عن كفاءة الإنفاق.



توصيات المؤتمر العلمي الدولي الثاني (09 - 11 فبراير 2026) - عدن

م.	التوصية	جهة التنفيذ	آلية التنفيذ
30	دفع الأجور والمرتبات لموظفي الدولة بصورة منتظمة وصرفها عبر البنوك أو مكاتب البريد أو كليهما.	- وزارة المالية. - وزارة الخدمة المدنية. - البنك المركزي اليمني. - البنوك ومؤسسة البريد.	- إعداد قاعدة بيانات موحدة ومحدثة للموظفين . - تحويل الرواتب إلكترونياً عبر النظام المصرفي أو البريدي. - تحديد جدول صرف شهري ثابت. - ربط الصرف بالرقم الوظيفي والرقم الوطني للحد من التلاعب.
31	تمويل عجز الموازنة من مصادر حقيقية عبر إصدار أدوات الدين العام كسندات الدين الحكومية والصكوك الإسلامية.	- وزارة المالية. - البنك المركزي اليمني.	- إصدار سندات حكومية وصكوك إسلامية عبر مزادات شفافة. - تحديد سقف سنوي للاقتراض الداخلي. - منع التمويل النقدي المباشر للعجز. - نشر بيانات دورية عن حجم الدين العام وتكلفته.



توصيات المؤتمر العلمي الدولي الثاني (09 - 11 فبراير 2026) - عدن

م.	التوصية	جهة التنفيذ	آلية التنفيذ
32	التنسيق والتكامل بين السياسة المالية والنقدية للحفاظ على الاستقرار المالي والنقدي والإبقاء على عجز الموازنة العامة عند الحدود الآمنة.	- وزارة المالية. - البنك المركزي. - رئاسة الوزراء.	- عقد اجتماعات تنسيقية شهرية بين الجانبين. - الاتفاق على سقف آمن لعجز الموازنة. - مواءمة خطط الإنفاق مع مستهدفات السياسة النقدية. - إصدار بيان مشترك دوري حول التوجهات الاقتصادية.
33	إلغاء الوظائف الوهمية والمزدوجة من قوائم الخدمة المدنية والعسكرية والأمنية عبر تطبيق نظام البصمة.	- وزارة الخدمة المدنية. - وزارة المالية. - الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة.	- تطبيق نظام البصمة البيومترية في جميع الجهات. - مراجعة كشوفات الرواتب ومطابقتها مع قاعدة البيانات الوطنية. - إيقاف الصرف للحالات غير المطابقة فوراً. - نشر نتائج المراجعة بشفافية.



توصيات المؤتمر العلمي الدولي الثاني (09 - 11 فبراير 2026) - عدن

م.	التوصية	جهة التنفيذ	آلية التنفيذ
34	إصلاح قطاع الطاقة عبر تقليل الطاقة المشتركة وصيانة محطات التوليد وتقليل نسبة الفاقد ورفع كفاءة الإنتاج والتحصيل.	- وزارة الكهرباء والطاقة. - وزارة المالية.	- تقليل الاعتماد على الطاقة المشتركة تدريجياً. - تنفيذ خطة صيانة لمحطات التوليد القائمة. - تقليل الفاقد الفني والتجاري عبر العدادات الذكية. - تحسين نظام التحصيل والرقابة على الإيرادات.
35	إصلاح هيكل الديون الخارجية عبر التفاوض مع الدائنين من الدول والمؤسسات المالية الإقليمية والدولية لإعفاء اليمن من أعباء الديون. وإعادة جدولتها.	- وزارة المالية. - وزارة التخطيط والتعاون الدولي.	- إعداد قاعدة بيانات دقيقة للديون القائمة. - التفاوض مع الدائنين لإعادة الجدولة أو الإعفاء الجزئي. - طلب دعم فني من المؤسسات المالية الدولية. - إعداد إستراتيجية متوسطة الأجل لإدارة الدين.



توصيات المؤتمر العلمي الدولي الثاني (09 - 11 فبراير 2026) - عدن

م.	التوصية	جهة التنفيذ	آلية التنفيذ
36	تفعيل أطر الحوكمة داخل المصارف عبر استقلال التدقيق الداخلي وربطه بلجنة المراجعة، وتفعيل نظام تتبع الملاحظات حتى الإغلاق، واعتبار تكرار المخالفة مؤشراً رقابياً على ضعف الحوكمة.	• البنك المركزي - قطاع الرقابة المصرفية. • مجالس إدارات المصارف.	• ضمان استقلال إدارة التدقيق الداخلي وربطها بلجنة المراجعة. • إنشاء نظام إلكتروني لتتبع الملاحظات حتى الإغلاق. • اعتبار تكرار المخالفات مؤشراً رقابياً يستوجب إجراءات تصحيحية. • تعزيز دور لجان الحوكمة داخل المصارف.
37	تفعيل إدارة المخاطر المؤسسية وربطها بمجلس الإدارة ولجانه، وتشديد سياسات منع تضارب المصالح وحوكمة التعويضات، وبناء قدرات بشرية متخصصة قادرة على قياس المخاطر لا وصفها فقط.	• البنك المركزي - قطاع الرقابة المصرفية. • مجالس إدارات المصارف.	• إنشاء إدارة مخاطر مستقلة مرتبطة بمجلس الإدارة. • تشديد سياسات تضارب المصالح وحوكمة التعويضات. • تدريب كوادر متخصصة في قياس المخاطر الكمية. • تقديم تقارير مخاطر دورية للجهة الرقابية.

م.	التوصية	جهة التنفيذ	آلية التنفيذ
38	رفع مستوى الشفافية بإصدار تقرير ثقة ربع سنوي للجمهور عن المتانة والسيولة والامتثال، وإلزام الإفصاح المالي بجودة أعلى وفقاً للمعايير الدولية وتوقعيات نشر منضبطة لتقليص فجوة الثقة.	• البنك المركزي • المصارف التجارية والإسلامية.	• إصدار تقرير ثقة ربع سنوي عن المتانة والسيولة والامتثال. • إلزام المصارف بالإفصاح المالي وفقاً لمعايير دولية. • تحديد توقعيات نشر واضحة ومنظمة للبيانات. • تحسين جودة التقارير المالية المنشورة للجمهور.
39	تطوير آليات أدوات الدفع القانونية (شيكات/مقاصة/تحويلات) ضمن منظومة تشغيل موحدة، وربطها برقابة تقنية تقلل التلاعب، بما يخفض مخاطر النقد ويعزز الانضباط في السوق.	• البنك المركزي اليمني. • المصارف التجارية والإسلامية.	• توحيد نظام المقاصة والتحويلات إلكترونياً. • تفعيل الرقابة التقنية على الشيكات والتحويلات. • تقليل الاعتماد على النقد عبر تحفيز أدوات الدفع المصرفية. • ربط أدوات الدفع بأنظمة مكافحة الاحتيال.



توصيات المؤتمر العلمي الدولي الثاني (09 - 11 فبراير 2026) - عدن

م.	التوصية	جهة التنفيذ	آلية التنفيذ
40	إلزام المصارف بخطط استمرارية الأعمال والتعافي من الكوارث كشرط ترخيص وتجديد، مع اختبارات محاكاة سنوية موثقة، وربط نتائجها بخطط تصحيح إلزامية.	• البنك المركزي اليمني - قطاع الرقابة المصرفية.	• اشتراط وجود خطة معتمدة لاستمرارية الأعمال كشرط للترخيص. • إجراء اختبارات محاكاة سنوية موثقة. • إلزام المصارف بخطط تصحيح في حال وجود قصور. • متابعة دورية لمدى الجاهزية التشغيلية.
41	تفعيل هيئات مكافحة الفساد ممثلة في الهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد والجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة.	• الهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد. • الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة. • النيابة العامة.	• منح الهيئات صلاحيات رقابية كاملة دون تدخل. • نشر تقارير دورية عن نتائج الفحص والمراجعة. • إحالة المخالفات إلى الجهات القضائية دون تأخير. • حماية المبلغين وتعزيز آليات الشفافية المؤسسية.





إصلاحات في البنوك التجارية والإسلامية

م.	التوصية	جهة التنفيذ	آلية التنفيذ
42	إلزام البنوك التجارية والإسلامية بالامتثال للمعايير الدولية، بما في ذلك مؤشرات السلامة المالية ومعايير مكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب.	• البنك المركزي اليمني - عدن (قطاع الرقابة المصرفية) ..	• تطبيق تعليمات إلزامية للبنوك لتطبيق معايير السلامة المالية وAML/CFT • مراجعة التقارير الدورية للبنوك للتأكد من الامتثال. • فرض عقوبات تصاعدية على المخالفين. • ربط الترخيص واستمراريته بالالتزام الكامل بالمعايير. • تطوير ودعم تطبيقات المحفظة الإلكترونية وتطبيقات الهاتف المحمول. • اعتماد واجهات دفع رقمية موحدة بين البنوك. • إطلاق حملات توعية لتشجيع الاستخدام في المناطق الحضرية والريفية. • ضمان وصول الخدمات الرقمية للمناطق النائية وتحسين تجربة العملاء.
43	رقمنة العمليات المصرفية عبر توسيع استخدام تطبيقات الهاتف المحمول والمحافظ الإلكترونية وتسهيل الوصول للخدمات المالية بما فيها المناطق النائية.	• البنك المركزي اليمني - عدن. • البنوك التجارية والإسلامية.	• تطوير ودعم تطبيقات المحفظة الإلكترونية وتطبيقات الهاتف المحمول. • اعتماد واجهات دفع رقمية موحدة بين البنوك. • إطلاق حملات توعية لتشجيع الاستخدام في المناطق الحضرية والريفية. • ضمان وصول الخدمات الرقمية للمناطق النائية وتحسين تجربة العملاء



م.	التوصية	جهة التنفيذ	آلية التنفيذ
44	تشجيع البنوك التجارية والإسلامية وبنوك التمويل الأصغر على فتح فروع لها في المراكز الحضرية والريفية وإتاحة الوصول للتمويل.	• البنك المركزي اليمني - عدن. • وزارة المالية. • بنوك التمويل الأصغر.	• تقديم حوافز تنظيمية ومالية للبنوك لفتح فروع جديدة. • تبسيط إجراءات الترخيص للفروع في المناطق الريفية. • قياس أثر الفروع على مستوى الوصول للتمويل. • متابعة أداء الفروع عبر مؤشرات الشمول المالي.
45	تعزيز الشمول المالي في القطاع المصرفي عبر تحديث الأنظمة البنكية ووضع تشريعات لدعم الشمول المالي.	• البنك المركزي اليمني - عدن. • وزارة المالية. • وزارة التخطيط والتعاون الدولي.	• مراجعة وتحديث الأنظمة البنكية القائمة. • إصدار تشريعات واضحة لدعم الشمول المالي. • ربط التزام البنوك بالمؤشرات الوطنية للشمول المالي. • تقييم أثر التشريعات على الوصول والاستخدام المالي.



توصيات المؤتمر العلمي الدولي الثاني (09 - 11 فبراير 2026) - عدن

م.	التوصية	جهة التنفيذ	آلية التنفيذ
46	تطوير منتجات مصرفية إسلامية تلبي احتياجات القطاعات الاقتصادية المختلفة.	• البنك المركزي اليمني - عدن. • البنوك التجارية والإسلامية.	• تصميم منتجات تمويلية مبتكرة ومتوافقة مع الشريعة. • تلبية احتياجات القطاعات الزراعية والصناعية والمشاريع الصغيرة والمتوسطة. • مراقبة جودة المنتجات وسهولة الوصول إليها . • إجراء تقييم دوري لرضا العملاء وكفاءة المنتجات.
47	معالجة القروض المتعثرة عبر إعادة جدولة القروض وفترة سماح مناسبة.	• البنوك التجارية والإسلامية. • البنك المركزي اليمني - قطاع الرقابة المصرفية.	• إعداد برامج لإعادة جدولة القروض المتعثرة. • تحديد معايير تقييم قدرة المقترض على السداد. • توفير فترات سماح مناسبة قبل استئناف السداد. • مراقبة أثر إعادة الجدولة على استقرار المحفظة الائتمانية. • استخدام آليات التمويل الإسلامي لإدارة الديون المتعثرة.

م.	التوصية	جهة التنفيذ	آلية التنفيذ
48	تطوير الإستراتيجية الوطنية للشمول المالي بمرجعية واضحة وأهداف كمية (الوصول/الاستخدام/الجودة)، وتحديد خريطة حرمان مالي للمناطق الريفية، وربط التمويل التنموي بمؤشرات شمول قابلة للقياس.	• البنك المركزي اليمني - عدن. • وزارة التخطيط والتعاون الدولي. • وزارة المالية.	• إعداد إستراتيجية وطنية شاملة للشمول المالي. • تحديد مؤشرات كمية للوصول والاستخدام والجودة. • رسم خريطة للحرمان المالي في المناطق الريفية. • ربط التمويل التنموي بالمؤشرات لقياس الأثر وتحفيز الجهات المشاركة.
49	وضع آليات إلزامية تدريجية للبنوك لتخصيص نسبة للتمويل الأصغر التنموي، مع أوزان مخاطر وحوافز رقابية للمؤسسات التي تحقق أثراً حقيقياً وتخفف التعثر.	• البنك المركزي اليمني - عدن. • بنوك التمويل الأصغر.	• تحديد نسبة إلزامية للتمويل الأصغر/التنموي لكل بنك. • اعتماد أوزان مخاطر لقياس المخاطر المالية. • رصد الأداء وتقديم حوافز للبنوك التي تحقق أثراً حقيقياً. • فرض إجراءات تصحيحية على المخالفين.



توصيات المؤتمر العلمي الدولي الثاني (09 - 11 فبراير 2026) - عدن

م.م	التوصية	جهة التنفيذ	آلية التنفيذ
50	إطلاق تمويل منخفض التكلفة لكل مواطن مع تبسيط e-KYC وضمان حماية المستهلك، وإتاحة ادخار وتمويل للفئات محدودة الدخل (نساء/شباب/ريف) بمنتجات واضحة الرسوم والحقوق.	• البنوك التجارية والإسلامية. • بنوك التمويل الأصغر. • البنك المركزي اليمني - عدن.	• تصميم منتجات تمويلية منخفضة التكلفة للفئات محدودة الدخل. • اعتماد نظام e-KYC مبسط لتسهيل الوصول للخدمات. • ضمان حقوق المستهلك عبر وضوح الرسوم والشروط. • إتاحة الادخار والتمويل للفئات المستهدفة (نساء/شباب/ريف).
51	دمج التكنولوجيا المالية كمسار رسمي للشمول (محافظ/ نقاط دفع/ وكلاء) عبر تنظيم وترخيص طبقي (Tiered Licensing) ومساحة تجريب منضبطة (Regulatory Sandbox) توازن بين الابتكار والاستقرار.	• البنك المركزي اليمني - عدن.	• إصدار نظام ترخيص طبقي للتكنولوجيا المالية. • إنشاء صندوق تجريبي Sandbox للمشاريع الجديدة. • مراقبة الابتكار دون المساس بالاستقرار المالي. • تقييم الأداء دوريًا قبل التوسع وتوسيع نطاق الترخيص.



٥٠.	التوصية	جهة التنفيذ	آلية التنفيذ
52	إنشاء منصة وطنية لبيانات الشمول المالي (لوحات KPI) تُحدَّث دوريًا وتُستخدم للتحفيز وصناعة القرار، مع نشر مؤشرات مختصرة للجمهور لرفع المساءلة والشفافية.	• البنك المركزي اليمني - عدن. • وزارة التخطيط والتعاون الدولي.	• تطوير منصة وطنية موحدة لبيانات الشمول المالي. • تحديث المؤشرات بانتظام وربطها بصنع القرار. • استخدام البيانات للتحفيز الرقابي والمكافأة. • نشر ملخصات للمؤشرات للجمهور لتعزيز المساءلة والشفافية.







إصلاح شركات الصرافة وشبكات تحويل الأموال

م.	التوصية	جهة التنفيذ	آلية التنفيذ
53	تطوير آليات دقيقة لتقييم أداء شركات الصرافة وإغلاق شركات الصرافة غير المرخصة.	• البنك المركزي اليمني - عدن (قطاع الرقابة على شركات الصرافة).	• إجراء تقييم دوري لأداء شركات الصرافة. • إغلاق الشركات غير المرخصة فوراً. • نشر قائمة الشركات المرخصة لتعزيز الشفافية. • فرض عقوبات على المخالفين ومتابعة الإجراءات القانونية.
54	وضع آلية لمراقبة حركة التحويلات بالعملة الأجنبية من الخارج وبين المحافظات.	• البنك المركزي اليمني - عدن.	• ربط جميع شركات الصرافة والبنوك بأنظمة رقابة إلكترونية. • متابعة التحويلات اللحظية عبر تقارير مركزية. • تحديد حدود يومية للتحويلات الكبيرة وتحليل المخاطر. • تقديم تقارير دورية عن حركة العملات الأجنبية.



توصيات المؤتمر العلمي الدولي الثاني (09 - 11 فبراير 2026) - عدن

م.	التوصية	جهة التنفيذ	آلية التنفيذ
55	إلغاء جميع حسابات المؤسسات الحكومية لدى البنوك التجارية والإسلامية وشركات الصرافة.	• وزارة المالية البنك المركزي اليمني - عدن.	• إصدار تعليمات رسمية لإغلاق جميع الحسابات غير المركزية. • تحويل كل الإيرادات والنفقات إلى الحساب العام في البنك المركزي. • مراجعة الحسابات الحالية للتأكد من الالتزام. • تطبيق إجراءات متابعة دورية لمنع فتح حسابات جديدة خارج البنك المركزي.
56	تعزيز الرقابة على شركات الصرافة وإلزامها بإيداع جزء من أرصدها في حساباتها البنكية دون الاحتفاظ بها في خزائنها.	• البنك المركزي اليمني - عدن.	• تحديد الحد الأدنى للإيداع البنكي لشركات الصرافة • ربط الترخيص بالالتزام بالإيداع • إجراء تدقيق دوري على أرصدة الشركات • فرض عقوبات على المخالفين لضمان الامتثال



توصيات المؤتمر العلمي الدولي الثاني (09 - 11 فبراير 2026) - عدن

م.	التوصية	جهة التنفيذ	آلية التنفيذ
57	توسيع نقاط الخدمة والفروع الخفيفة والوكلاء والقنوات الرقمية لخفض كلفة الوصول خصوصاً في الريف، وربط الانتشار بمعايير جودة خدمة وزمن إنجاز ومعالجة شكاوى العملاء.	• البنك المركزي اليمني - عدن. • البنوك التجارية والإسلامية. • بنوك التمويل الأصغر.	• تحديد معايير جودة الخدمة وزمن الإنجاز • ربط التوسع بعدد العملاء ونوعية الخدمات المقدمة • تطوير القنوات الرقمية لتسهيل الوصول • معالجة شكاوى العملاء وتحسين تجربة الخدمة
58	بناء شراكات تمويلية وتشغيلية بين المصارف الإسلامية ومؤسسات التمويل الأصغر لتعبئة الموارد وتبادل الخبرة، مع آليات واضحة لتقاسم المخاطر والحوكمة والمتابعة.	• البنك المركزي اليمني - عدن. • المصارف الإسلامية • مؤسسات التمويل الأصغر.	• إبرام اتفاقيات شراكة واضحة تشمل توزيع المخاطر والحوكمة. • تبادل الخبرات والموارد بين المؤسسات. • تحديد مؤشرات متابعة الأداء على نحو دوري. • تقديم دعم تقني وتشغيلي للشركاء المشاركين.

م.	التوصية	جهة التنفيذ	آلية التنفيذ
59	ربط التمويل بالتدريب والدعم الفني للمستفيدين (إدارة مشروع/ تسويق/ محاسبة مبسطة) وإدخال قياس أثر إلزامي، بما يقلل التعثر ويرفع الاستدامة والدخل.	- المصارف الإسلامية. - مؤسسات التمويل الأصغر. - وزارة التخطيط والتعاون الدولي.	- تقديم برامج تدريبية للمستفيدين على إدارة المشاريع والتسويق والمحاسبة. - إدخال مؤشرات قياس الأداء المالي و التشغيلي . - متابعة أثر التمويل على الاستدامة والدخل. - ربط تمويل المشاريع الصغيرة بتحقيق نتائج ملموسة .
60	تحويل منتجات التمويل الأصغر إلى حزم إنتاجية مرتبطة بسلاسل القيمة المحلية (زراعة/ حرف/ خدمات)، وتطوير تمويل الفواتير والمشتريات بصيغ شرعية لتدوير رأس المال في التجارة الحقيقية.	- المصارف الإسلامية - مؤسسات التمويل الأصغر. - البنك المركزي اليمني - عدن.	- تصميم منتجات تمويلية مرتبطة بسلاسل القيمة الزراعية والحرفية والخدمية. - تطوير حلول تمويل الفواتير والمشتريات بصيغ شرعية. - ضمان استخدام التمويل في التجارة الحقيقية وليس المضاربة. - متابعة دوران رأس المال وتحقيق استدامة اقتصادية.



توصيات المؤتمر العلمي الدولي الثاني (09 - 11 فبراير 2026) - عدن

م.	التوصية	جهة التنفيذ	آلية التنفيذ
61	تطوير إطار قانوني وتنظيمي داعم للتمويل الإسلامي الأصغر مع تبسيط الترخيص والمتابعة، وإنشاء صندوق ضمان مخاطر جزئي للتمويل الأصغر يخفف العبء الائتماني ويحفز التوسع المسؤول.	• البنك المركزي اليمني - عدن. • وزارة المالية. • وزارة التخطيط والتعاون الدولي.	• تبسيط إجراءات الترخيص للتمويل الأصغر. • إنشاء صندوق ضمان مخاطر جزئي لتقليل المخاطر الائتمانية. • إصدار تعليمات تنظيمية واضحة للمتابعة والرقابة. • تشجيع التوسع المسؤول وفقاً لأهداف التمويل الأصغر.
62	تطوير مصادر مالية مجتمعية لتمويل المشاريع الصغيرة والأصغر بتكاليف منخفضة.	• وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل. • البنك المركزي اليمني (من خلال الإطار التنظيمي والرقابي). • البنوك والمؤسسات المالية الإسلامية ومؤسسات التمويل الأصغر.	• إنشاء صندوق تمويل مجتمعي تنموي. • تخصيص نسبة من أموال الوقف والزكاة للمشاريع الإنتاجية.

م.	التوصية	جهة التنفيذ	آلية التنفيذ
63	بناء منظومة تكامل بين التمويل الأصغر والبرامج التنموية (إغاثة/ تدريب/ سلاسل قيمة) واضحة وقواعد بيانات مشتركة؛ لضمان شمول أكثر استدامة وأثر قابل للقياس. مع إلزام مؤسسات وبنوك التمويل الأصغر بالالتزام بأهداف التمويل الأصغر، وعدم القيام باستخدام رؤوس أموالها في تمويل غير المشاريع الصغيرة، والمتوسطة، وتوجيه التمويل الأصغر للفئات المنتجة، والأسر، والعاطلين عن العمل، والأرياف، وتخفيف الأرباح.	• البنك المركزي اليمني - عدن. • المصارف الإسلامية. • مؤسسات التمويل الأصغر. • وزارة التخطيط والتعاون الدولي.	• ربط التمويل الأصغر بالبرامج التنموية (إغاثة/ تدريب/ سلاسل قيمة). • إنشاء قواعد بيانات مشتركة لتسهيل الإحالة والمتابعة. • إلزام مؤسسات التمويل الأصغر بالتركيز على المشاريع الصغيرة والمتوسطة والفئات المنتجة. • وضع قيود على استخدام الأموال خارج نطاق أهداف التمويل الأصغر. • تقليل هامش الربح لضمان وصول التمويل للفئات المستهدفة.



التكنولوجيا المالية والتحول الرقمي والمدفوعات			
م.	التوصية	جهة التنفيذ	آلية التنفيذ
64	بناء إطار وطني لتنظيم التكنولوجيا المالية يتضمن حوكمة البيانات والخصوصية، ومتطلبات أمن سيرياني، وضوابط استخدام الذكاء الاصطناعي في الخدمات المالية، وإنشاء وحدة رقابية متخصصة لضمان الاتساق والإنفاذ.	• البنك المركزي اليمني - عدن. • وزارة المالية. • وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات.	• وضع قانون وتنظيم واضح للتكنولوجيا المالية. • تحديد متطلبات حوكمة البيانات والخصوصية. • اعتماد ضوابط للأمن السيرياني وممارسات الذكاء الاصطناعي. • إنشاء وحدة رقابية متخصصة لمتابعة الالتزام وتطبيق العقوبات.
65	توسيع القنوات الرقمية الفاعلة والحديثة (تطبيقات /ATM/POS/ وكلاء) وتحسين تجربة المستخدم والرسوم والاعتمادية، وقياس الزيادة السنوية في الاستخدام وتقليل الاعتماد على النقد.	• البنك المركزي اليمني - عدن. • البنوك التجارية والإسلامية. • بنوك التمويل الأصغر.	• توسيع نقاط الوصول الرقمي بما يشمل التطبيقات والـ POS و ATM والوكلاء. • تحسين تجربة المستخدم وتحديد رسوم واضحة. • قياس استخدام القنوات الرقمية سنوياً. • تشجيع التحول الرقمي لتقليل الاعتماد على النقد.

م.	التوصية	جهة التنفيذ	آلية التنفيذ
66	توحيد معايير تشغيل الدفع الإلكتروني وفرض قابلية التشغيل البيني (Interoperability) وربط البنوك ضمن منصة/ مفتاح وطني موحد قدر الإمكان لتعزيز الكفاءة وخفض كلفة التحويلات.	• البنك المركزي اليمني - عدن	• وضع معايير تشغيل موحدة للمدفوعات الإلكترونية. • تطبيق قابلية التشغيل البيني بين جميع البنوك. • إنشاء منصة وطنية أو مفتاح موحد لربط البنوك. • متابعة التوافقية وتقليل تكلفة التحويلات.
67	إطلاق برنامج وطني لحماية المستهلك الرقمي ومكافحة الاحتيال، يتضمن آليات شكوى موحدة، وتعويزات عادلة، واستخدام أدوات تحليل وذكاء اصطناعي لكشف الأنماط الاحتيالية، مع قياس دوري لرضا المستهلك.	• البنك المركزي اليمني - عدن. • وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات.	• تطوير آليات شكوى موحدة للمستخدمين. • تحديد إجراءات تعويض عادلة للمستهلك. • استخدام أدوات تحليل وذكاء اصطناعي لكشف الأنماط الاحتيالية. • قياس رضا المستخدمين على نحو دوري وتحسين الإجراءات.

توصيات المؤتمر العلمي الدولي الثاني (09 - 11 فبراير 2026) - عدن

م.	التوصية	جهة التنفيذ	آلية التنفيذ
68	الاستثمار في البنية الاتصالية والشبكية ورفع الجاهزية السيبرانية (اختبارات اختراق، إدارة ثغرات، خطط استجابة) واعتبار الأمن السيبراني معياراً رقابياً للتقييم والترخيص.	- البنك المركزي اليمني - عدن. - وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات.	- تطبيق اختبارات اختراق دورية وإدارة الثغرات - إعداد خطط استجابة للطوارئ السيبرانية. - اعتبار الأمن السيبراني معياراً رقابياً للترخيص. - متابعة تحديثات الشبكات والتقنيات بانتظام.
69	إنشاء حوكمة شرعية مؤسسية لأدوات الدفع الرقمي وإدخال الامتثال الشرعي ضمن متطلبات الترخيص والرقابة، مع توحيد نماذج العقود والإفصاحات للمستخدمين.	- البنك المركزي اليمني - عدن. - اللجنة الشرعية للبنك المركزي اليمني.	- إدخال الامتثال الشرعي ضمن متطلبات الترخيص والرقابة. - توحيد نماذج العقود والإفصاحات للمستخدمين. - مراجعة المنتجات والخدمات الرقمية للتوافق الشرعي. - تقييم المخاطر الشرعية دورياً.
70	دراسة خيار النقود الإلكترونية/ العملة الرقمية بمنهج مرحلي قائم على تجارب مسابقة (Pilot) وقواعد قانونية واضحة وبنية دفع وطنية متماسكة، مع تقييم مخاطر شامل قبل أي تعميم.	- البنك المركزي اليمني - عدن. - وزارة المالية. - وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات.	- تنفيذ تجارب Pilot محدودة قبل التعميم. - تحديد قواعد قانونية واضحة للتجربة. - بناء بنية دفع وطنية متماسكة. - إجراء تقييم شامل للمخاطر قبل التوسع في التنفيذ.



الحفاظ على القوة الشرائية للعملة الوطنية واستقرار سعر الصرف			
م.	التوصية	جهة التنفيذ	آلية التنفيذ
71	دراسة إمكانية توحيد سعر الصرف في كل المحافظات اليمنية وإنهاء وجود سوقين منفصلين ومختلفين لسعر الصرف ولقيمة العملة الوطنية.	• البنك المركزي اليمني - عدن. • وزارة المالية.	• جمع وتحليل بيانات سوق الصرف في جميع المحافظات. • وضع خطة مرحلية لتوحيد السعر وتقليص الفجوة بين الأسواق. • التنسيق مع البنوك وشركات الصرافة لضمان تنفيذ التوحيد. • مراقبة وتقييم تأثير توحيد السعر على الاستقرار النقدي.
72	تطوير آليات اللجنة الوطنية لتنظيم وتمويل الواردات في تخصيص واستخدام النقد الأجنبي.	• اللجنة الوطنية لتنظيم وتمويل الواردات. • البنك المركزي اليمني - عدن. • وزارة المالية.	• تحديد آليات واضحة لتخصيص النقد الأجنبي حسب الأولويات الاقتصادية. • متابعة استخدام النقد الأجنبي لضمان توجيهه للإنتاج والتجارة. • إصدار تقارير دورية عن تخصيص النقد الأجنبي وفعاليتها.



توصيات المؤتمر العلمي الدولي الثاني (09 - 11 فبراير 2026) - عدن

م.	التوصية	جهة التنفيذ	آلية التنفيذ
73	الحصول على وديعة من شركاء اليمن.	- وزارة المالية. - البنك المركزي اليمني - عدن.	- التفاوض مع الشركاء الدوليين للحصول على ودائع نقدية. - تحديد شروط الاستخدام والإيداع والضمانات. - استخدام الوديعة لتعزيز الاحتياطي النقدي وحماية سعر الصرف.
74	تعظيم الاستفادة من تحويلات المغتربين في دعم استقرار سعر الصرف.	- البنك المركزي اليمني - عدن. - وزارة المالية. - شركات وبنوك التحويلات.	- إعادة توجيه التحويلات إلى القنوات الرسمية. - ربط التحويلات بمبادرات تمويلية للإنتاج الوطني. - تقديم حوافز لتشجيع المغتربين على التحويل عبر القنوات الرسمية. - مراقبة أثر التحويلات على سعر الصرف.



توصيات المؤتمر العلمي الدولي الثاني (09 - 11 فبراير 2026) - عدن

م.	التوصية	جهة التنفيذ	آلية التنفيذ
75	بناء احتياطي كاف من النقد الأجنبي يمكن البنك المركزي من الحفاظ على استقرار سعر صرف العملة الوطنية أمام الدولار.	• البنك المركزي اليمني - عدن. • وزارة المالية.	• تحديد هدف احتياطي نقدي سنوي وفقاً لمؤشرات الاستقرار النقدي. • زيادة الاحتياطيات عبر الودائع والتحويلات الرسمية والمصادر الخارجية. • استخدام الاحتياطي كخط دفاع أول ضد تقلبات سعر الصرف.
76	تقييم مدى فاعلية نظام المزاد للعملات الأجنبية (الدولار) في تعزيز استقرار سعر الصرف.	• البنك المركزي اليمني - عدن.	• مراجعة آليات المزاد الحالية ومراقبة نتائجها على السوق. • إجراء تحسينات على قواعد المزاد لتقليل تقلبات السعر. • قياس أثر المزاد على توحيد السعر بين المحافظات. • تطبيق تعديلات لضمان شفافية وكفاءة المزاد.

م.	التوصية	جهة التنفيذ	آلية التنفيذ
77	مواءمة الإصلاحات المالية مع الاقتصاد الحقيقي عبر توجيه التمويل للإنتاج والتجارة الداخلية وسلاسل الإمداد، وتبني سياسات تحفز التمويل المنتج الوطني.	- وزارة المالية. - البنك المركزي اليمني - عدن.	- توجيه التمويل الحكومي والتمويل المصرفي للأنشطة الإنتاجية والتجارية الداخلية. - وضع سياسات تحفيزية للمؤسسات التي تستثمر في سلاسل القيمة الوطنية. - تقييم أثر السياسات على الناتج المحلي والوظائف.
78	تبني صيغ تمويل تدعم الإنتاج والتجارة الداخلية (تمويل سلاسل قيمة، تمويل فواتير، تمويل مشتريات) مع حوافز رقابية للمؤسسات التي تحقق مؤشرات أثر واضحة (وظائف، صادرات، دخل).	- البنك المركزي اليمني - عدن. - البنوك التجارية والإسلامية.	- إصدار منتجات تمويلية مرتبطة بسلاسل القيمة والفواتير والمشتريات. - تحديد مؤشرات أداء مثل الوظائف والدخل والصادرات. - ربط الحوافز الرقابية بتحقيق هذه المؤشرات. - متابعة دورية لضمان استخدام التمويل في المشاريع الإنتاجية الفعيلة.



التمويل الإسلامي وصيغ المشاركة والحوكمة الشرعية وهيئات الرقابة الشرعية

م.	التوصية	جهة التنفيذ	آلية التنفيذ
79	تفعيل صيغ المشاركة في البنوك ورفدها بإدارات المخاطر/الائتمان للتصميم والتسعير والمتابعة، وبناء أدوات قياس أداء تمنع تحويل المشاركة إلى تمويل شكلي منفصل عن الاقتصاد الحقيقي.	• البنك المركزي اليمني - عدن. • البنوك الإسلامية.	• إنشاء وحدات متخصصة لإدارة المخاطر والائتمان لكل صيغة مشاركة. • تصميم أدوات قياس أداء مرتبطة بالنشاط الاقتصادي الحقيقي. • متابعة أداء المحافظ المشاركة على نحو دوري لضمان التزام التمويل بالإنتاج الفعلي. • فرض معايير على البنوك لمنع التمويل الشكلي أو التحايل على الأصول.
80	تطوير إطار تشغيلي لعقود المضاربة يضم مؤشرات أداء (KPIs) وإنذار مبكر ومعالجة تعثر مبكرة، وتقارير معيارية تقلل فجوة المعلومات بين الشريك الممول والمضارب.	• البنك المركزي اليمني - عدن. • البنوك الإسلامية.	• تحديد مؤشرات أداء واضحة لكل عقد مضاربة. • إنشاء نظام إنذار مبكر لمخاطر التعثر. • تقديم تقارير معيارية موحدة للشركاء والمضاربين. • متابعة التدخل المبكر لحل مشاكل التعثر وتحقيق شفافية المعلومات.



م.	التوصية	جهة التنفيذ	آلية التنفيذ
81	اعتماد رقابة قائمة على المخاطر لصيغ المشاركة وإصدار إرشادات تفصيلية (تصنيف مخاطر، توثيق، متابعة، إفصاح)، وربط التوسع بتقييم رقابي، مع مستهدفات تدريجية لتوسيع التمويل التشاركي المنتج.	• البنك المركزي اليمني - عدن (قطاع الرقابة المصرفية).	• تصنيف مخاطر كل صيغة مشاركة وتوثيقها ومتابعتها والإلزام بالإفصاح عنها. • ربط أي توسع في التمويل التشاركي بتقييم رقابي. • تحديد مستهدفات نمو تدريجية لضمان التمويل المنتج. • إصدار إرشادات تفصيلية للبنوك لاتباعها في إدارة المخاطر.
82	تحديث المتطلبات الاحترازية لصيغ المشاركة (رأس المال، المخصصات، التشغيل) وإطلاق معيار مهني للإفصاح بقوالب بيانات موحدة قابلة للمقارنة والمتابعة عبر الزمن.	• البنك المركزي اليمني - عدن.	• مراجعة الحد الأدنى لرأس المال والمخصصات ومتطلبات التشغيل للبنوك. • إطلاق معيار إفصاح مهني موحد للبيانات. • ضمان إمكانية مقارنة البيانات ومتابعتها عبر الزمن. • تطبيق المعايير على نحو إلزامي على جميع البنوك.



توصيات المؤتمر العلمي الدولي الثاني (09 - 11 فبراير 2026) - عدن

م.	التوصية	جهة التنفيذ	آلية التنفيذ
83	رقمنة متابعة المحافظ المشاركة (لوحات مؤشرات، تنبيهات، تتبع تدفقات) وربط دورة حياة المضاربة بسجلات رقمية تقلل التلاعب وترفع جودة البيانات وسرعة التدخل.	• البنك المركزي اليمني - عدن. • البنوك التجارية والإسلامية.	• تطوير لوحات مؤشرات رقمية للمحافظ المشاركة. • إعداد تنبيهات تلقائية لمتابعة المخاطر والتدفقات النقدية. • ربط سجلات الرقابة الرقمية بدورة حياة المضاربة. • استخدام البيانات الرقمية لتحسين سرعة التدخل وجودة القرارات.
84	العمل على توحيد معايير التمويل الإسلامي معايير ضمن أيوفي الذي يُعد البنك المركزي عضوًا فيها.	• البنك المركزي اليمني - عدن. • الهيئة الشرعية للبنك المركزي.	• مراجعة السياسات والمنتجات المصرفية لتتوافق مع معايير AAOIFI • توحيد نماذج العقود والإفصاحات وفقًا للمعايير الدولية. • تدريب الكوادر على تطبيق معايير AAOIFI في جميع الصيغ التمويلية. • متابعة الالتزام عبر الرقابة المصرفية والرقابة الشرعية.

م.	التوصية	جهة التنفيذ	آلية التنفيذ
85	أهمية تقييم تطبيق الحوكمة والامتثال الشرعي على أساس فاعلية الممارسة العملية ومدى اندماج المتطلبات في القرارات والعمليات البنكية، والانتقال من الامتثال الشكلي إلى الامتثال الوظيفي.	• البنك المركزي اليمني - عدن. • البنوك التجارية والإسلامية. • اللجنة الشرعية لكل بنك.	• إجراء تقييم دوري وعملي لتطبيق الحوكمة والامتثال الشرعي. • مراجعة مدى دمج المتطلبات الشرعية في القرارات والعمليات البنكية. • تقديم تقارير مقارنة بين الامتثال الشكلي والوظيفي. • تطوير خطط تحسين مستمرة بناءً على نتائج التقييم.
86	تكمّل أدوار الهيئة الشرعية ووظائف الامتثال والتدقيق لتعزيز الإطار المؤسسي للحوكمة الشرعية وضمان الاستقلالية والمساءلة والحد من التداخل.	• اللجنة الشرعية للبنك المركزي اليمني. • الهيئات الشرعية في البنوك. • وحدة الامتثال والتدقيق الداخلي لكل بنك.	• وضع آلية واضحة لتكامل المهام بين الهيئة الشرعية ووحدات الامتثال والتدقيق. • تحديد خطوط المسؤولية لتجنب التداخل. • إصدار إرشادات مؤسسية لتعزيز المساءلة والاستقلالية. • متابعة تطبيق الآلية على نحو دوري.

م.	التوصية	جهة التنفيذ	آلية التنفيذ
87	تفعيل الدور الإستراتيجي لمجلس الإدارة بوصفه مسؤولاً مباشراً عن إرساء الحوكمة والامتثال الشرعي، عبر الإشراف الفعلي وتضمين الامتثال ضمن جدول أعماله وآليات تقييم أدائه.	- مجلس إدارة البنوك التجارية والإسلامية. - اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة.	- إدراج الامتثال الشرعي ضمن جدول أعمال الاجتماعات الدورية لمجلس الإدارة. - تطوير مؤشرات قياس أداء المجلس في مجال الحوكمة والامتثال. - تقديم تقارير متابعة دورية عن مدى الالتزام بالحوكمة والامتثال الشرعي.
88	تحقيق اهتمام كاف على مستوى تقسيم دور رئيس مجلس الإدارة والأعضاء ودور الرئيس التنفيذي، مع الاهتمام بالتطوير المهني المستمر لمجلس الإدارة واللجان المنبثقة عنه.	- مجلس إدارة البنوك. - اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة.	- توضيح وتوثيق مسؤوليات رئيس المجلس والأعضاء والرئيس التنفيذي. - تنفيذ برامج تدريبية مهنية مستمرة لمجلس الإدارة واللجان. - متابعة أثر التطوير المهني على جودة الحوكمة والامتثال الشرعي.
89	تطبيق منهجية التدقيق والرقابة الشرعية الاستباقية المبنية على المخاطر للحد من المخالفات وتحسين الاستقرار المؤسسي.	- اللجنة الشرعية لكل بنك. - وحدة التدقيق والامتثال الداخلي للبنك.	- تحديد وتصنيف المخاطر الشرعية لكل نشاط مصرفي. - تطوير خطة تدقيق استباقية بناءً على المخاطر. - إجراء مراجعات دورية لتقليل المخالفات. - تقديم تقارير توضح الإجراءات المتخذة وتحسينات الاستقرار المؤسسي.





الصكوك وتمويل مشاريع التعافي وإعادة الإعمار			
م.	التوصية	جهة التنفيذ	آلية التنفيذ
90	إقرار إطار تشريعي وتنظيمي متكامل لإصدار الصكوك وتوحيد المعايير والحوكمة والرقابة الشرعية، مع تطوير مسار لصكوك مشاريع الخدمات الأساسية وربط العوائد بإيرادات مخصصة وشفافة.	- وزارة المالية. - البنك المركزي اليمني - عدن. - اللجنة الشرعية للبنك المركزي اليمني.	- صياغة تشريع ينظم إصدار الصكوك وأنواعها. - توحيد معايير الحوكمة والرقابة الشرعية. - تطوير آلية ربط العوائد بإيرادات محددة وشفافة. - متابعة إصدار الصكوك ومراقبة الالتزام بالمعايير.
91	ربط الصكوك بأصول حقيقية، ومشاريع وطنية ذات عوائد ذاتية، تساهم في تعزيز الخدمات مثل التعليم، والصحة، والبنى التحتية، والإسكان.	- وزارة المالية. - البنك المركزي اليمني - عدن. - الجهات الحكومية المعنية بالمشاريع.	- تحديد مشاريع وطنية قابلة للتمويل بالصكوك. - ربط الصكوك بأصول ومشاريع إنتاجية ذات عائد مستقل. - تقييم الأثر الاقتصادي والاجتماعي للمشاريع قبل التمويل. - متابعة الأداء الدوري للعوائد المولدة من المشاريع.



م.	التوصية	جهة التنفيذ	آلية التنفيذ
92	إنشاء هيئة عامة للصكوك الإسلامية تضم الجهات الحكومية ذات العلاقة.	• رئاسة مجلس الوزراء. • وزارة المالية. • البنك المركزي اليمني - عدن.	• تشكيل الهيئة بصلاحيات تنظيمية ورقابية. • تحديد مهام كل جهة عضو في الهيئة. • إصدار لوائح تنظيمية داخلية لتسهيل إصدار الصكوك ومتابعتها. • ضمان التنسيق بين الهيئة والجهات الحكومية ذات العلاقة.
93	تفعيل الشراكة بين القطاعين العام والخاص بصيغ متوافقة، وإعداد قائمة مشاريع ذات أولوية (طاقة/ مياه/ نقل) مع هيكلة مخاطر واضحة، وحسابات مخصصة للإيرادات، وتقييم دوري للأثر والاستدامة.	• البنك المركزي اليمني - عدن. • وزارة المالية.	• دمج الصكوك ضمن أدوات السياسة النقدية والمالية. • تحديد أهداف مزدوجة للصكوك (الاستقرار النقدي والتمويل الإنتاجي). • متابعة أثر الصكوك على الاستقرار المالي والسيولة. • تقييم الأداء وفقاً لمؤشرات مالية واقتصادية.

توصيات المؤتمر العلمي الدولي الثاني (09 - 11 فبراير 2026) - عدن

م.	التوصية	جهة التنفيذ	آلية التنفيذ
94	استخدام الصكوك الإسلامية كأحد أهم أدوات التمويل لتمويل إعادة الإعمار، وبرامج التعافي الاقتصادي.	- وزارة المالية - البنك المركزي اليمني - عدن. - وحدة الصكوك والمنتجات الإسلامية.	- إعداد برامج تمويلية محددة للصكوك لدعم مشاريع التعافي. - تحديد أولويات التمويل وإصدار الصكوك وفقاً لهذه الأولويات. - متابعة التخصيص والأثر الاقتصادي للمشاريع الممولة بالصكوك. - تقييم الاستدامة المالية للمشاريع.
95	تفعيل الشراكة بين القطاعين العام والخاص بصيغ متوافقة، وإعداد قائمة مشاريع ذات أولوية (طاقة/ مياه/ نقل) مع هيكلة مخاطر واضحة، وحسابات مخصصة للإيرادات، وتقييم دوري للأثر والاستدامة.	- البنك المركزي اليمني - عدن. - وحدة الصكوك والمنتجات الإسلامية. - القطاع الخاص.	- تحديد مشاريع الأولوية في الطاقة والمياه والنقل. - هيكلة المخاطر لكل مشروع وربطها بحسابات إيرادات مخصصة. - إعداد آلية تقييم دوري للأثر والاستدامة. - توقيع اتفاقيات شراكة واضحة بين القطاعين العام والخاص.
96	العمل على وضع خطة إستراتيجية لربط التعليم المصرفي والبحث العلمي بمتطلبات السوق والاستفادة من التجارب المميزة لا سيما ماليزيا وأهمها: جامعة انسيف ومجلس المحاسبة والمراجعة أيوفي ومجلس البنوك سيبافي وغيرها.	- البنك المركزي اليمني - عدن. - وزارة التعليم العالي والبحث العلمي. - الجامعات والمؤسسات التدريبية.	- تطوير مناهج تعليمية تربط بين التعليم المصرفي ومتطلبات السوق. - الاستفادة من التجارب الدولية المميزة مثل ماليزيا (جامعة انسيف، مجلس المراجعة أيوفي، مجلس البنوك سيبافي). - تنفيذ برامج تدريبية وورش عمل لتطبيق التجارب الدولية. - متابعة نتائج التعليم المصرفي والبحث العلمي في تعزيز قدرات القطاع المالي.

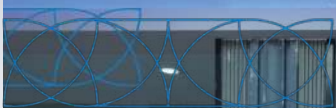
آلية التنفيذ والمتابعة

آلية التنفيذ والمتابعة

م.	التوصية	جهة التنفيذ	آلية التنفيذ
96	إنشاء منتدى للحوار الاقتصادي والمالي يهدف إلى متابعة توصيات المؤتمر وتسليمها لصناع القرار، واستمرار الحوارات البناءة والنقاشات والدراسات المستفيضة، واستعراض الرؤى والأفكار التي تخدم الاقتصاد، وبرنامج التعافي الاقتصادي والمالي، ومناقشة أوسع للتوصيات المذكورة.	• رئاسة المؤتمر. • الجهات الراعية والمشاركة بالمؤتمر.	• تشكيل إدارة للمنتدى تضم ممثلين عن الجهات المسؤولة والجامعات ومراكز البحث. • جدولة اجتماعات دورية لمتابعة التوصيات ومناقشة المستجدات الاقتصادية والمالية. • تقديم تقارير دورية لصناع القرار حول التوصيات وآليات تنفيذها. • تنظيم ورش عمل وحلقات نقاش ودراسات معمقة لطرح أفكار وحلول مبتكرة. • إعداد منصة إلكترونية لنشر نتائج النقاشات والدراسات وتعزيز الشفافية والتفاعل.







Main Theme

11

Implementation and Monitoring Mechanism

No.	Recommendation	Implementing Authority	Implementing Authority
97	Establishing an Economic and Financial Dialogue Forum aimed at following up on conference recommendations and delivering them to decision-makers, sustaining constructive dialogues, in-depth discussions and studies, and reviewing ideas and insights that serve the economy, economic recovery programs, and broader financial strategies.	• Conference Presidency • Sponsoring and participating entities of the conference	• Forming a forum management team including representatives from responsible authorities, universities, and research centers. • Scheduling periodic meetings to follow up on recommendations and discuss economic and financial developments. • Providing regular reports to decision-makers on recommendations and implementation mechanisms. • Organizing workshops, discussion panels, and in-depth studies to propose innovative ideas and solutions. • Developing an online platform to publish discussion results and studies, enhancing transparency and engagement.



No.	Recommendation	Implementing Authority	Implementing Authority
96	Developing a strategic plan linking banking education and academic research to market needs, leveraging distinguished international experiences, particularly from Malaysia, including INCEIF University, AAOIFI Accounting and Auditing Council, and SEBAFI Banking Council.	• Central Bank of Yemen – Aden • Ministry of Higher Education and Scientific Research • Universities and training institutions	• Developing curricula that connect banking education with market requirements. • Benefiting from exemplary international experiences, especially Malaysia (INCEIF University, AAOIFI Accounting and Auditing Council, SEBAFI Banking Council). • Implementing training programs and workshops to apply international best practices. • Monitoring the outcomes of banking education and scientific research in enhancing the capabilities of the financial sector.



No.	Recommendation	Implementing Authority	Implementing Authority
94	Utilizing Islamic sukuk as a key financing tool to support reconstruction and economic recovery programs.	• Ministry of Finance • Central Bank of Yemen – Aden • Sukuk and Islamic Products Unit	• Developing targeted financing programs through sukuk to support recovery projects. • Setting financing priorities and issuing sukuk according to these priorities. • Monitoring the allocation and economic impact of projects funded by sukuk. • Evaluating the financial sustainability of the projects.
95	Activating public-private partnerships with compliant structures, preparing a priority list of projects (energy, water, transport) with clear risk structuring, dedicated revenue accounts, and periodic impact and sustainability assessments	• Central Bank of Yemen – Aden • Sukuk and Islamic Products Unit • Private sector	• Identifying priority projects in energy, water, and transport. • Structuring project risks and linking them to dedicated revenue accounts. • Establishing a mechanism for periodic assessment of impact and sustainability. • Signing clear partnership agreements between the public and private sectors.



No.	Recommendation	Implementing Authority	Implementing Authority
92	Establishing a public authority for Islamic sukuk that includes all relevant government entities.	• Prime Minister's Office • Ministry of Finance • Central Bank of Yemen – Aden	• Forming the authority with regulatory and supervisory powers. • Defining the roles and responsibilities of each member entity within the authority. • Issuing internal regulatory bylaws to facilitate sukuk issuance and monitoring. • Ensuring coordination between the authority and relevant government bodies
93	Adopting Islamic sukuk as a tool to align monetary and fiscal policies, leveraging their dual objectives to achieve both monetary and fiscal policy goals	• Central Bank of Yemen – Aden • Ministry of Finance	• Integrating sukuk into monetary and fiscal policy instruments. • Setting dual objectives for sukuk (monetary stability and productive financing). • Monitoring the impact of sukuk on financial stability and liquidity. • Evaluating performance based on financial and economic indicators.

Main Theme

10

Sukuk and Financing for Recovery and Reconstruction Projects

No.	Recommendation	Implementing Authority	Implementing Authority
90	Establishing a comprehensive legislative and regulatory framework for issuing sukuk, standardizing governance and Sharia supervision, and developing a pathway for essential services project sukuk with revenues linked to specific, transparent sources.	• Ministry of Finance • Central Bank of Yemen – Aden • Sharia Board of the Central Bank of Yemen	• Drafting legislation regulating the issuance and types of sukuk. • Unifying governance and Sharia supervisory standards. • Developing a mechanism to link sukuk returns to specific, transparent revenues. • Monitoring sukuk issuance and compliance with established standards.
91	Linking sukuk to tangible assets and national projects with self-sustaining returns that support the enhancement of services such as education, healthcare, infrastructure, and housing.	• Ministry of Finance • Central Bank of Yemen – Aden • Relevant government agencies overseeing the projects	• Identifying national projects suitable for sukuk financing. • Linking sukuk to productive assets and projects with independent returns. • Assessing the economic and social impact of projects prior to financing. • Monitoring the periodic performance of returns generated by the projects.





معرض الريادة المالية والإبتكار وإعادة الاعمار

أهلاً وسهلاً



جيبك الرقمي



www.shilling.com



No.	Recommendation	Implementing Authority	Implementing Authority
89	Implementing a proactive, risk-based Sharia audit and supervisory methodology to minimize violations and enhance institutional stability.	• Sharia Committee of each bank • Internal audit and compliance unit of the bank	• Identifying and classifying Sharia risks for each banking activity. • Developing a proactive audit plan based on identified risks. • Conducting periodic reviews to reduce violations. • Providing reports detailing actions taken and improvements in institutional stability



No.	Recommendation	Implementing Authority	Implementing Authority
87	Activating the strategic role of the Board of Directors as directly responsible for establishing governance and Sharia compliance, through active oversight, incorporating compliance into its agenda, and implementing performance evaluation mechanisms.	• Board of Directors of commercial and Islamic banks • Committees formed by the Board of Directors	• Including Sharia compliance as a standing item on the Board's periodic meeting agendas. • Developing performance indicators to measure the Board's effectiveness in governance and compliance. • Providing periodic monitoring reports on adherence to governance and Sharia compliance.
88	Ensuring clear attention to the delineation of roles between the Board Chair, members, and CEO, while emphasizing continuous professional development for the Board of Directors and its committees.	• Board of Directors of banks • Committees formed by the Board of Directors	• Clarifying and documenting the responsibilities of the Board Chair, members, and CEO. • Implementing ongoing professional training programs for the Board and committees. • Monitoring the impact of professional development on the quality of governance and Sharia compliance.



No.	Recommendation	Implementing Authority	Implementing Authority
85	Emphasizing the evaluation of governance and Sharia compliance based on the effectiveness of practical implementation and the integration of requirements into banking decisions and operations, shifting from formal compliance to functional compliance.	• Central Bank of Yemen – Aden • Commercial and Islamic banks • Sharia Committee for each bank	• Conducting periodic and practical assessments of governance and Sharia compliance implementation. • Reviewing the extent to which Sharia requirements are integrated into banking decisions and operations. • Providing comparative reports between formal compliance and functional compliance. • Developing continuous improvement plans based on assessment results
86	Integrating the roles of the Sharia Board and the compliance and internal audit functions to strengthen the institutional framework of Sharia governance, ensuring independence, accountability, and minimizing overlap.	• Sharia Board of the Central Bank of Yemen • Sharia boards in banks • Compliance and internal audit unit of each bank	• Establishing a clear mechanism for the integration of tasks between the Sharia Board and compliance/audit units. • Defining lines of responsibility to avoid overlaps. • Issuing institutional guidelines to enhance accountability and independence. • Monitoring the implementation of the mechanism on a regular basis



No.	Recommendation	Implementing Authority	Implementing Authority
83	Digitizing the monitoring of participatory portfolios (dashboards, alerts, cash flow tracking) and linking the investment lifecycle to digital records to reduce manipulation, improve data quality, and accelerate interventions.	• Central Bank of Yemen – Aden • Commercial and Islamic banks	• Developing digital dashboards for participatory portfolios. • Setting up automated alerts to monitor risks and cash flows. • Linking digital supervisory records to the investment lifecycle. • Using digital data to enhance the speed of intervention and the quality of decision-making.
84	Standardizing Islamic finance practices in line with AAOIFI standards, of which the Central Bank is a member.	• Central Bank of Yemen – Aden • Sharia Supervisory Board of the Central Bank	• Reviewing banking policies and products to comply with AAOIFI standards. • Unifying contract templates and disclosures according to international standards. • Training staff on applying AAOIFI standards across all financing structures. • Monitoring compliance through banking supervision and Sharia oversight.



No.	Recommendation	Implementing Authority	Implementing Authority
81	Adopting a risk-based supervisory framework for partnership-based financing structures and issuing detailed guidelines (risk classification, documentation, monitoring, and disclosure), linking expansion to supervisory evaluation, and setting gradual targets for expanding productive participatory financing.	• Central Bank of Yemen – Aden (Banking Supervision Sector)	• Classifying the risks of each partnership-based financing structure, documenting and monitoring them, and mandating disclosure thereof. • Linking any expansion in participatory financing to a supervisory assessment. • Setting gradual growth targets to ensure productive financing. • Issuing detailed guidelines for banks to follow in risk management
82	Updating prudential requirements for partnership-based financing structures (capital, provisions, and operational requirements) and launching a professional disclosure standard with unified data templates that are comparable and trackable over time	• Central Bank of Yemen – Aden.	• Reviewing the minimum capital requirements, provisions, and operational requirements for banks. • Launching a unified professional disclosure standard for data. • Ensuring data comparability and the ability to track it over time. • Mandating the application of these standards across all banks.

Main Theme

09

Islamic Finance, Partnership-Based Structures, Sharia Governance, and Supervisory Bodies

No.	Recommendation	Implementing Authority	Implementing Authority
79	Activating participation schemes in banks and supporting them with risk/credit management departments for design, pricing, and monitoring, while building performance measurement tools that prevent converting participation into formal financing detached from the real economy	• Central Bank of Yemen – Aden • Islamic banks	• Establishing specialized units for risk and credit management for each participation scheme. • Designing performance measurement tools linked to real economic activity • Monitoring the performance of participation portfolios regularly to ensure financing is committed to actual production. • Imposing standards on banks to prevent formal or asset-manipulated financing.
80	Developing an operational framework for Mudarabah contracts that includes performance indicators (KPIs), early warning systems, and early default resolution, along with standardized reporting to reduce information gaps between the financing partner and the Mudarib	• Central Bank of Yemen – Aden • Islamic banks	• Defining clear performance indicators for each Mudarabah contract. • Establishing an early warning system for default risks. • Providing standardized reporting to partners and Mudarib (entrepreneurs) • Monitoring early interventions to resolve default issues and ensure information transparency.







No.	Recommendation	Implementing Authority	Implementing Authority
77	Aligning financial reforms with the real economy by directing financing toward domestic production, trade, and supply chains, while adopting policies that encourage productive national investment.	• Ministry of Finance • Central Bank of Yemen – Aden	• Directing government and bank financing toward productive and domestic commercial activities. • Establishing incentive policies for institutions investing in national value chains. • Evaluating the impact of these policies on GDP and employment.
78	Adopting financing schemes that support production and domestic trade (value chain financing, invoice financing, purchase financing), with regulatory incentives for institutions achieving clear impact indicators (jobs, exports, income)	• Central Bank of Yemen – Aden • Commercial and Islamic banks	• Issuing financial products linked to value chains, invoices, and purchases. • Defining performance indicators, such as jobs, income, and exports. • Linking regulatory incentives to achieving these indicators. • Conducting periodic monitoring to ensure using financing in actual productive projects



No.	Recommendation	Implementing Authority	Implementing Authority
75	Building an adequate foreign currency reserve to enable the Central Bank to maintain stability of the national currency exchange rate against the US dollar.	• Central Bank of Yemen – Aden • Ministry of Finance	• Setting an annual cash reserve target according to monetary stability indicators. • Increasing reserves through deposits, official transfers, and external sources. • Using the reserve as a first line of defense against exchange rate fluctuations.
76	Evaluating the effectiveness of the foreign currency (dollar) auction system in promoting exchange rate stability.	• Central Bank of Yemen – Aden	• Reviewing current auction mechanisms and monitoring their impact on the market. • Making improvements to auction rules to reduce price volatility. • Measuring the auction's effect on price unification across governorates. • Implementing adjustments to ensure auction transparency and efficiency.



No.	Recommendation	Implementing Authority	Implementing Authority
73	Obtaining a deposit from Yemen's partners.	• Ministry of Finance • Central Bank of Yemen – Aden	• Negotiating with international partners to obtain cash deposits. • Defining terms of use, deposit conditions, and guarantees. • Using the deposit to strengthen the cash reserve and protect the exchange rate
74	Maximizing the benefit of expatriate remittances to support exchange rate stability.	• Central Bank of Yemen – Aden • Ministry of Finance • Remittance companies and banks	• Redirecting remittances to official channels • Linking remittances to financing initiatives for national production. • Providing incentives to encourage expatriates to remit through official channels. • Monitoring the impact of remittances on the exchange rate.

Main Theme

08

Maintaining the Purchasing Power of the National Currency and Exchange Rate Stability

No.	Recommendation	Implementing Authority	Implementing Authority
71	Studying the possibility of unifying the exchange rate across all Yemeni governorates and ending the existence of two separate markets with different rates for the national currency.	• Central Bank of Yemen – Aden • Ministry of Finance	• Collecting and analyzing foreign exchange market data in all governorates. • Developing a phased plan to unify the exchange rate and reduce market gaps. • Coordinating with banks and exchange companies to ensure implementation. • Monitoring and evaluating the impact of rate unification on monetary stability.
72	Developing the National Committee's mechanisms for allocating and using foreign currency effectively.	• National Committee for Regulating and Financing Import • Central Bank of Yemen – Aden • Ministry of Finance	• Defining clear mechanisms for allocating foreign currency according to economic priorities. • Monitoring the use of foreign currency to ensure it is directed toward production and trade. • Issuing periodic reports on foreign currency allocation and its effectiveness.



مرحباً بكم في جناح بنك عدن الإسلامي

بنك عدن الإسلامي
للتحويل الأصغر

بنك الكريمي للتمويل الأصغر الإسلامي
ALKURAIMI ISLAMIC MICROFINANCE BANK

بنك البصري الدولي
ALBASIRI INTERNATIONAL BANK

Mastercard
أسهيل إلكترونية

ثقة وثقة
لاكثر من خمسون عاماً

بنك البصري الدولي





No.	Recommendation	Implementing Authority	Implementing Authority
70	Exploring the option of e-money/digital currency using a phased approach based on pilot experiments, clear legal rules, and a coherent national payment infrastructure, with comprehensive risk assessment before full-scale implementation.	• Central Bank of Yemen – Aden • Ministry of Finance • Ministry of Communications and Information Technology	• Conducting limited pilot experiments before generalization. • Establishing clear legal rules for the pilots. • Building a cohesive national payment infrastructure. • Performing a comprehensive risk assessment before expansion. •



No.	Recommendation	Implementing Authority	Implementing Authority
68	Investing in communication and network infrastructure and enhancing cybersecurity readiness (penetration testing, vulnerability management, emergency response plans) while making cybersecurity a regulatory benchmark for evaluation and licensing.	• Central Bank of Yemen – Aden • Ministry of Communications and Information Technology	• Conducting regular penetration tests and managing vulnerabilities. • Preparing cybersecurity emergency response plans. • Considering cybersecurity as a regulatory criterion for licensing. • Regularly updating networks and technologies.
69	Establishing institutional Sharia governance for digital payment tools and integrating Sharia compliance into licensing and supervision requirements, with standardized contracts and disclosures for users.	• Central Bank of Yemen – Aden • Sharia Committee of the Central Bank of Yemen	• Including Sharia compliance in licensing and regulatory requirements. • Standardizing contract templates and user disclosures. • Reviewing digital products and services for Sharia compliance. • Periodically assessing Sharia-related risks.



No.	Recommendation	Implementing Authority	Implementing Authority
66	Standardizing electronic payment operating rules, enforcing interoperability, and connecting banks through a unified national platform or key to enhance efficiency and reduce transfer costs.	• Central Bank of Yemen – Aden	• Establishing unified operational standards for electronic payments. • Implementing interoperability across all banks. • Creating a national platform or unified key to link banks. • Monitoring compliance and reducing transaction costs.
67	Launching a national program for digital consumer protection and fraud prevention, including unified complaint mechanisms, fair compensation, AI and analytical tools to detect fraudulent patterns, and periodic measurement of user satisfaction.	• Central Bank of Yemen – Aden • Ministry of Communications and Information Technology	• Developing unified complaint mechanisms for users. • Establishing fair compensation procedures. • Using AI and analytical tools to detect fraud patterns. • Periodically measuring user satisfaction and improving procedures.

Main Theme

07

Fintech, Digital Transformation, and Payments

No.	Recommendation	Implementing Authority	Implementing Authority
64	Building a national framework for regulating financial technology, including data governance and privacy, cybersecurity requirements, AI usage controls in financial services, and establishing a specialized supervisory unit to ensure compliance and enforcement.		• Enacting clear fintech laws and regulations. • Defining data governance and privacy requirements. • Implementing cybersecurity standards and AI practice controls. • Establishing a specialized supervisory unit to monitor compliance and enforce penalties.
65	Expanding effective and modern digital channels (applications, ATMs, POS, agents), improving user experience, fees, and reliability, measuring annual usage growth, and reducing cash dependency.	• Central Bank of Yemen – Aden • Commercial and Islamic Banks • Microfinance Banks	• Expanding digital access points including apps, ATMs, POS, and agents. • Enhancing user experience and providing clear fees. Measuring digital channel usage annually. • Encouraging digital transformation to reduce reliance on cash.







No.	Recommendation	Implementing Authority	Implementing Authority
63	Building an integrated system linking microfinance to development programs (relief, training, value chains) through clear referral pathways and shared databases to ensure more sustainable inclusion and measurable impact.	• Central Bank of Yemen – Aden • Islamic Banks Microfinance Institutions • Ministry of Planning and International Co-operation	• Linking microfinance to development programs (relief, training, value chains). • Establishing shared databases to facilitate referrals and follow-up. • Requiring microfinance institutions to focus on small and medium projects and productive groups. • Imposing restrictions on the use of funds outside microfinance objectives. • Reducing profit margins to ensure financing reaches target groups.



No.	Recommendation	Implementing Authority	Implementing Authority
61	Developing a supportive legal and regulatory framework for Islamic microfinance by simplifying licensing and supervision, and establishing a partial risk guarantee fund to reduce credit burden and encourage responsible expansion.	• Central Bank of Yemen – Aden • Ministry of Finance • Ministry of Planning and International Co-operation	• Simplifying microfinance licensing procedures. • Establishing a partial risk guarantee fund to reduce credit risk. • Issuing clear regulatory instructions for monitoring and supervision. • Encouraging responsible expansion in line with microfinance objectives.
62	Developing community-based financial sources to fund small and very small projects at low cost.	• Ministry of Social Affairs and Labor • Central Bank of Yemen – Aden (through regulatory and supervisory framework) • Islamic Banks, Financial Institutions, and Microfinance Institutions	• Establishing a community development financing fund. • Allocating a portion of Waqf and Zakat funds to productive projects.



No.	Recommendation	Implementing Authority	Implementing Authority
59	Linking financing to training and technical support for beneficiaries (project management, marketing, and basic accounting), while introducing mandatory impact measurement to reduce defaults and increase sustainability and income.	• Islamic Banks • Microfinance Institutions • Ministry of Planning and International Co-operation	• Providing training programs for beneficiaries on project management, marketing, and accounting. • Introducing financial and operational performance indicators. • Monitoring the impact of financing on sustainability and income. • Linking small project financing to achieving tangible results.
60	Transforming microfinance products into productive packages linked to local value chains (agriculture, crafts, services) and developing invoice and procurement financing in Sharia-compliant formats to circulate capital in real trade.	• Islamic Banks • Microfinance Institutions • Central Bank of Yemen – Aden	• Designing financing products linked to agricultural, artisanal, and service value chains. • Developing Sharia-compliant invoice and procurement financing solutions. • Ensuring financing is used in real trade rather than speculation. • Monitoring capital turnover to achieve economic sustainability.

No.	Recommendation	Implementing Authority	Implementing Authority
57	Expanding service points, light branches, agents, and digital channels to reduce access costs, especially in rural areas, while linking expansion to service quality standards, processing time, and effective complaint handling.	• Central Bank of Yemen – Aden • Commercial and Islamic Banks • Microfinance Banks	• Defining service quality and processing time standards. • Linking expansion to the number of clients and types of services provided. • Developing digital channels to facilitate access. • Handling customer complaints and improving service experience.
58	Building financial and operational partnerships between Islamic banks and microfinance institutions to mobilize resources and exchange expertise, with clear mechanisms for risk-sharing, governance, and performance monitoring.	• Central Bank of Yemen – Aden • Islamic Banks • Microfinance Institutions	• Concluding clear partnership agreements that include risk-sharing and governance arrangements. • Exchanging expertise and resources among institutions. • Defining performance monitoring indicators on a regular basis. • Providing technical and operational support to participating partners.



No.	Recommendation	Implementing Authority	Implementing Authority
55	Cancelling all government institutions' accounts held with commercial and Islamic banks and exchange companies.	• Ministry of Finance Central Bank of Yemen – Aden	• Issuing official instructions to close all non-centralized accounts. • Transferring all revenues and expenditures to the general account at the Central Bank. • Reviewing existing accounts to ensure compliance. • Implementing periodic monitoring measures to prevent the opening of new accounts outside the Central Bank.
56	Strengthening supervision over exchange companies and obligating them to deposit a portion of their balances in their bank accounts instead of retaining them in their vaults.	• Central Bank of Yemen – Aden	• Setting a minimum bank deposit requirement for exchange companies. • Linking licensing to compliance with deposit requirements. • Conducting periodic audits of company balances. • Imposing penalties on violators to ensure compliance.

Main Theme

06

• Reforms in Exchange Companies and Money Transfer Networks

No.	Recommendation	Implementing Authority	Implementing Authority
53	Developing robust mechanisms to evaluate the performance of exchange companies and closing unlicensed exchange companies	• Central Bank of Yemen – Aden (Exchange Companies Supervision Sector)	• Conducting periodic evaluations of exchange companies' performance. • Immediately closing unlicensed companies. • Publishing a list of licensed companies to enhance transparency. • Imposing penalties on violators and pursuing legal actions.
54	Establishing a mechanism to monitor foreign currency transfers from abroad and between governorates.	• Central Bank of Yemen – Aden	• Linking all exchange companies and banks to electronic supervisory systems • Monitoring real-time transfers through centralized reporting. • Setting daily limits for large transfers and conducting risk analysis. • Submitting periodic reports on foreign currency movements.



No.	Recommendation	Implementing Authority	Implementing Authority
52	Establishing a national financial inclusion data platform (KPI dashboards) that is periodically updated and used for incentives and decision-making, while publishing summarized indicators to the public to enhance accountability and transparency.	• Central Bank of Yemen – Aden • Ministry of Planning and International Cooperation	• Developing a unified national platform for financial inclusion data. • Regularly updating indicators and linking them to decision-making. Using data for regulatory incentives and rewards. • Publishing summary indicators for the public to strengthen accountability and transparency.



No.	Recommendation	Implementing Authority	Implementing Authority
50	Launching low-cost financing for every citizen with a simplified e-KYC process, ensuring consumer protection, and providing accessible savings and credit for low-income groups (women, youth, rural populations) through products with transparent fees and clearly defined rights.	• Commercial and Islamic Banks • Microfinance institutions • Central Bank of Yemen – Aden	• Designing affordable financing products targeting low-income citizens. • Adopting a simplified e-KYC system to facilitate access. • Ensuring consumer protection via transparent fees and terms. • Providing savings and financing opportunities for targeted groups: women, youth, and rural communities.
51	Integrating financial technology as an official pathway to financial inclusion (wallets / payment points / agents) through tiered regulation and licensing (Tiered Licensing) and a structured Regulatory Sandbox that balances innovation and stability.	• Central Bank of Yemen – Aden	• Issuing a tiered licensing system for financial technology. • Establishing a regulatory Sandbox for new projects. • Monitoring innovation without compromising financial stability. • Periodically evaluating performance before expansion and scaling up licensing.



No.	Recommendation	Implementing Authority	Implementing Authority
48	Developing a comprehensive national financial inclusion strategy.	• Central Bank of Yemen – Aden • Ministry of Planning and International Co-operation • Ministry of Finance	• Formulating a national financial inclusion strategy with clear objectives and quantitative indicators (access, usage, quality). • Mapping financial exclusion in rural areas. • Linking development financing to measurable inclusion indicators to assess impact and incentivize participating entities
49	Establishing mandatory targets for microfinance and development lending for each bank.	• Central Bank of Yemen – Aden • Microfinance institutions	• Implementing a phased mandatory mechanism requiring banks to allocate a fixed percentage to microfinance/development financing. • Applying risk-weighting to assess financial risks. • Monitoring performance and provide incentives to banks achieving measurable impact. • Enforcing corrective actions on non-compliant institutions



No.	Recommendation	Implementing Authority	Implementing Authority
46	Developing Islamic banking products that meet the needs of various economic sectors.	• Central Bank of Ymen – Aden • Commercial and Islamic Banks	• Designing innovative Shariah-compliant financing products. • Addressing the needs of agriculture, industry, and small and medium-sized enterprises (SMEs). • Monitoring product quality and ease of access. • Conducting periodic assessments of customer satisfaction and product
47	Managing non-performing loans (NPLs) through rescheduling and grace periods.	• Commercial and Islamic Banks • Central Bank of Ymen – Banking Supervision Sector	• Developing programs to reschedule NPLs. • Establish criteria to assess borrowers' repayment capacity. • Providing appropriate grace periods before resuming repayment. • Monitoring the impact of rescheduling on overall credit portfolio stability. • Utilizing Shariah-compliant financing mechanisms to manage troubled debts.



No.	Recommendation	Implementing Authority	Implementing Authority
44	Encouraging commercial, Islamic, and microfinance banks to expand branch networks in urban and rural areas to enhance access to finance.	• Central Bank of Yemen – Aden • Ministry of Finance • Microfinance Banks	• Providing regulatory and financial incentives for banks to open new branches- Simplifying branch licensing procedures, particularly in rural areas. • Measuring the impact of new branches on access to finance. • Monitoring branch performance using financial inclusion indicators
45	Strengthening financial inclusion in the banking sector through regulatory updates and dedicated legislation supporting broader access to financial services.	• Central Bank of Yemen – Aden • Ministry of Finance • Ministry of Planning and International Co-operation	• Reviewing and update existing banking regulations to align with financial inclusion objectives. • Enacting clear legislation to support financial inclusion initiatives. • Linking bank compliance to national financial inclusion indicators. • Assessing the impact of new regulations on financial access and usage levels.

Main Theme

05

Reforms in Commercial and Islamic Banks

No.	Recommendation	Implementing Authority	Implementing Authority
42	Mandating commercial and Islamic banks to comply with international standards, including financial soundness indicators and AML/CFT requirements.	• Central Bank of Yemen – Aden (Banking Supervision Sector)	• Issuing binding supervisory instructions requiring banks to implement financial safety and AML/CFT standards. • Reviewing periodic bank reports to ensure full compliance. • Imposing graduated sanctions on non-compliant institutions. • Linking licensing and renewal to full adherence to regulatory and
43	Digitizing banking operations by expanding mobile applications and e-wallet usage, facilitating access to financial services, including in remote areas.	• Central Bank of Yemen – Aden • Commercial and Islamic Banks	• Developing and supporting mobile banking and electronic wallet applications. • Adopting unified digital payment interfaces among banks. Launching awareness campaigns to encourage adoption in urban and rural areas. • Ensuring digital financial services reach remote regions and enhance overall customer experience.



No.	Recommendation	Implementing Authority	Implementing Authority
40	Mandating banks to adopt Business Continuity Plans (BCP) and Disaster Recovery Plans (DRP) as a licensing and renewal requirement, with documented annual simulation testing and mandatory corrective actions linked to results.	• Central Bank of Yemen – Banking Supervision Sector	• Requiring an approved Business Continuity Plan as a precondition for licensing and renewal. • Conducting documented annual simulation and stress tests. • Obliging banks to implement corrective action plans in case of identified deficiencies. • Performing periodic supervisory follow-up on operational readiness and resilience levels.
41	Activating and empower anti-corruption institutions to strengthen accountability, transparency, and rule of law.	• Supreme National Authority for Combating Corruption • Central Organization for Control and Accounting • Public Prosecution	• Granting full supervisory and investigative authority to oversight bodies without interference. • Publishing periodic reports on inspection and audit findings. • Referring violations to judicial authorities without delay. • Protecting whistle blowers and strengthen institutional transparency mechanisms.



No.	Recommendation	Implementing Authority	Implementing Authority
38	Enhancing transparency by issuing a quarterly public confidence report on financial soundness, liquidity, and compliance, and enforcing higher-quality financial disclosure aligned with international standards to narrow the trust gap.	• Central Bank of Ymen • Commercial and Islamic Banks	• Issuing a quarterly confidence report covering solvency, liquidity, and compliance indicators. • Requiring banks to adopt financial disclosure in accordance with international standards. • Setting clear and regular publication timelines for financial data. • Improving the quality, clarity, and accessibility of published financial reports to the public.
39	Developing and unifying legal payment instruments (cheques, clearing, transfers) within an integrated operating framework, supported by technical oversight to reduce manipulation, limit cash risks, and enhancing market discipline.	• Central Bank of Ymen • Commercial and Islamic Banks	• Unifying the electronic clearing and transfer system under a single national framework. • Activating technical monitoring systems for cheques and transfers. • Reducing reliance on cash by incentivizing the use of formal banking payment instruments. • Integrating payment tools with fraud detection and anti-manipulation systems.



No.	Recommendation	Implementing Authority	Implementing Authority
36	Strengthening governance frameworks within banks by ensuring independent internal audit, linking it to the audit committee, and activating a systematic follow-up on audit observations.	• Central Bank of Yemen – Banking Supervision Sector • Bank Boards of Directors	• Ensuring the independence of internal audit functions and connect them directly to the audit committee. • Establishing an electronic system to track audit observations through to closure. • Considering repeated violations as a supervisory indicator requiring corrective action. • Enhancing the role of governance committees within banks to enforce accountability and compliance.
37	Activating institutional risk management by linking it directly to the Board of Directors and its committees, enforce conflict-of-interest policies and compensation governance, and building specialized human capacity for quantitative risk measurement.	• Central Bank of Yemen – Banking Supervision Sector • Bank Boards of Directors	• Establishing an independent risk management department reporting to the board. • Enforcing strict conflict-of-interest and compensation governance policies. • Training specialized staff capable of quantitative risk assessment. • Submitting periodic risk reports to the supervisory authority.



No.	Recommendation	Implementing Authority	Implementing Authority
34	Reform the energy sector by reducing purchased energy dependency, maintaining generation plants, minimizing technical and commercial losses, and improving revenue collection efficiency.	• Ministry of Electricity and Energy • Ministry of Finance	• Gradually reduce reliance on purchased energy. • Implement a maintenance plan for existing generation plants. • Minimize technical and commercial losses using smart metering systems. • Enhance collection and revenue monitoring systems to ensure financial sustainability and efficiency.
35	Reform the external debt structure by negotiating with bilateral and multilateral creditors to achieve partial debt relief and rescheduling, reducing Yemen's debt burden.	• Ministry of Finance • Ministry of Planning and International Co-operation	• Develop an accurate database of existing debts. • Engage in negotiations with creditors to restructure or partially forgive debts. • Seek technical assistance from international financial institutions. • Prepare a medium-term strategy for sustainable debt management.



No.	Recommendation	Implementing Authority	Implementing Authority
32	Coordinating and integrating fiscal and monetary policies to maintain financial and monetary stability while keeping the budget deficit within safe limits.	• Ministry of Finance • Central Bank of Yemen • Council of Ministers	• Holding monthly coordination meetings between fiscal and monetary authorities. • Agreeing on a safe ceiling for the budget deficit. • Aligning public expenditure plans with monetary policy targets. • Issuing periodic joint statements on economic policy directions.
33	Remove ghost and duplicate positions from civil, military, and security payrolls through biometric verification.	• Ministry of Civil Service • Ministry of Finance • Central Organization for Control and Accounting	• Implement a biometric fingerprint system across all government entities. • Reconcile payroll records with the national employee database. • Immediately halt payments for non-matching cases. • Publish audit results transparently to ensure accountability and public confidence.



No.	Recommendation	Implementing Authority	Implementing Authority
30	Ensuring regular payment of public sector salaries and wages through the banking or postal system (or both).	• Ministry of Finance • Ministry of Civil Service • Central Bank of Yemen • Commercial Banks and Postal Corporation	• Developing a unified and regularly updated employee database. • Transferring salaries electronically through the banking or postal system. Establishing a fixed monthly payroll schedule. • Linking salary disbursement to both the employment ID and national ID number to reduce fraud and duplication.
31	Finance the budget deficit from real sources through the issuance of public debt instruments such as government bonds and Islamic sukuk.	• Ministry of Finance • Central Bank of Yemen	• Issue government bonds and Islamic sukuk through transparent auctions. • Set an annual ceiling for domestic borrowing. • Prohibit direct monetary financing of the budget deficit. • Publish regular reports on the size, cost, and structure of public debt.



Main Theme

04

Reforming Fiscal Policy and Its Integration with Monetary Policy

No.	Recommendation	Implementing Authority	Implementing Authority
28	Enhancing fiscal policy efficiency by strengthening the collection of sovereign public revenues and ensuring their transfer to the Government's General Account at the Central Bank – Aden.	• Ministry of Finance • Tax Authority • Customs Authority • Central Bank of Yemen – Aden	• Mandating all revenue-generating entities to transfer collections daily to the Government's General Account. • Closing side accounts held outside the Central Bank. • Implementing a centralized electronic collection system linking tax and customs authorities with the Ministry of Finance. • Publishing monthly reports disclosing collection and transfer levels to enhance transparency and accountability.
29	Reviewing the structure and priorities of public expenditure and reallocations to enhance the efficiency, effectiveness, and rationalization of public spending.	• Ministry of Finance • Council of Ministers	• Conducting a comprehensive review of all budget line items and reorder priorities in line with national economic and social objectives. • Reducing non-essential and high operational expenditures. • Adopting a program- and performance-based budgeting framework linked to measurable indicators. Publishing a semi-annual report assessing expenditure efficiency and performance outcomes.







No.	Recommendation	Implementing Authority	Implementing Authority
26	Establishing a regulatory rule that prioritizes financial stability (liquidity, solvency, governance) over credit expansion, linking any credit growth to risk management plans and portfolio quality indicators to prevent fragile and unsustainable growth.	• Central Bank of Yemen – Aden in coordination with Commercial and Islamic Banks	• Issuing a supervisory circular linking any credit growth to portfolio quality indicators and non-performing loan (NPL) ratios. • Requiring adequate provisioning levels before permitting credit expansion. • Conditioning credit expansion plans on comprehensive risk assessment and prior supervisory approval. • Mandating periodic reporting on asset quality to prevent fragile or unsustainable growth.
27	Adopting a phased and time-bound framework for resolving frozen bank balances, aligned with monetary policy and liquidity management objectives, to restore public confidence and support economic recovery.	• Central Bank of Yemen – Aden (Banking Supervision and Liquidity Sectors) • Ministry of Finance	• Developing a phased timeline for addressing frozen balances. • Setting priorities based on liquidity conditions and monetary policy considerations to avoid destabilizing monetary stability. • Establishing a clear communication protocol for banks to explain procedures and updates. • Monitoring implementation periodically and publish transparent reports to enhance public confidence. • Linking the gradual release of balances to the achievement of financial performance indicators and compliance behavior by banks.



No.	Recommendation	Implementing Authority	Implementing Authority
24	Activating short-term liquidity management tools within banks and linking them to an early-warning system for liquidity and exchange rate risks.	• Banking Supervision Sector – Central Bank of Yemen – Aden • Commercial and Islamic Banks	• Requiring banks to prepare internal short-term liquidity management plans. • Establishing an early-warning system to monitor liquidity indicators and exchange rate volatility. • Submitting periodic reports on daily and weekly liquidity gaps to the supervisory authority. • Activating conditional emergency liquidity facilities linked to compliance with supervisory standards.
25	Applying exposure limits for liquidity in local and foreign currencies, adopting mandatory Liquidity Coverage Ratio (LCR) and Net Stable Funding Ratio (NSFR) standards, and requiring periodic stress testing with submission of corrective action plans to the supervisory authority	• Banking Supervision Sector – Central Bank of Yemen – Aden	• Setting clear caps on foreign currency exposure linked to capital size. • Adopting binding liquidity adequacy and stable funding ratios as supervisory standards. • Requiring banks to conduct semi-annual stress tests covering liquidity and exchange rate risks. • Obliging banks to submit immediate remediation plans in case of significant liquidity gaps or risk exposures.



No.	Recommendation	Implementing Authority	Implementing Authority
22	Developing and strengthening the mechanisms of the Anti-Money Laundering and Counter-Terrorism Financing (AML/CFT) Unit, enhance monitoring of financial transfers through exchange companies, and reinforce compliance with AML/CFT requirements and procedures.	• Anti-Money Laundering and Counter-Terrorism Financing Unit • Central Bank of Yemen	• Monitoring financial transfers through exchange companies via a real-time reporting system. • Requiring financial institutions to update customer data and strictly apply compliance requirements (KYC/AML procedures). • Imposing graduated sanctions on violators and link license renewal to full compliance. • Issuing periodic compliance reports to enhance the integrity and transparency of the financial sector.
23	Rebalancing the deposit structure (time and quasi-money deposits), improving the quality of liquidity sources, and limiting liquidity growth without productive backing or sufficient foreign reserves, thereby strengthening banks' resilience.	• Central Bank of Yemen • Commercial and Islamic Banks	• Incentivizing time and quasi-money deposits through appropriate return instruments. • Reducing reliance on short-term, highly volatile deposits. Linking credit growth to productive backing or adequate reserve coverage. • Conducting periodic monitoring of liquidity and asset quality indicators to enhance bank resilience. • Requiring all banks to accept public deposits, particularly savings deposits.



No.	Recommendation	Implementing Authority	Implementing Authority
20	Strengthen effective banking supervision across financial institutions and expand oversight to include exchange companies, to enhance the safety, stability, and integrity of the financial sector	• Banking Supervision Sector – Central Bank of Yemen • Anti-Money Laundering Unit	• Apply risk-based supervision covering banks and exchange companies. • Impose limits on liquidity exposure in local and foreign currency. • Adopt liquidity adequacy and stable funding ratios based on clear regulatory standards. • Require banks to conduct periodic stress tests and submit risk mitigation plans. • Link any credit expansion to portfolio quality indicators and a regulatory framework focused on financial stability.
21	Adopt a restrictive (contractionary) monetary policy by limiting budget deficit financing to non-inflationary market-based instruments, in order to preserve monetary stability.	• Central Bank of Yemen • Ministry of Finance	• Restrict deficit financing to non-inflationary, market-based debt instruments. • Ensure regular coordination between fiscal and monetary authorities to control expenditure and liquidity levels. • Issue monthly reports on the sources of monetary expansion to enhance transparency and discipline.

**Main Theme****03****Comprehensive Reforms for the Central Bank in Monetary Policy and Governance –
(B) Monetary Policy**

No.	Recommendation	Implementing Authority	Implementing Authority
19	Activating monetary policy tools, including the use of the reserve requirement, Treasury bills, government bonds, and Islamic Sukuk, while limiting inflationary financing of the budget deficit to manage liquidity in line with economic activity requirements	• Central Bank of Yemen – Aden, in coordination with Ministry of Finance, Commercial Banks, and Islamic Banks	• Applying the legal reserve requirement flexibly, linking it to liquidity cycles and inflation levels. • Re-issuing Treasury bills, government bonds, and Islamic Sukuk through regular and transparent auctions to absorb excess liquidity. • Setting a clear ceiling on budget deficit financing and prohibit direct inflationary financing from the Central Bank. • Adopting targeted growth for money supply linked to real economic growth and foreign reserves. • Activating short-term liquidity management instruments within banks and link them to an early-warning system for liquidity and exchange rate risks.



No.	Recommendation	Implementing Authority	Implementing Authority
17	Redesigning foreign remittance channels to increase official usage, reduce fees, accelerate processing, and link part of remittances to financing small productive projects through transparent accounts or funds.	• Central Bank of Yemen • Ministry of Finance • Ministry of Oil	• Reducing fees for official transfer channels to competitive levels. • Accelerating processing to within 24 hours. • Launching savings accounts linked to remittances. • Allocating a portion of remittances to small project financing through fully transparent funds/accounts. • Conduct awareness campaigns to encourage usage of official channels.
18	Integrating the exchange sector into the national financial system through a unified platform linking banks and exchange companies (API), with real-time reporting and AML/CFT compliance, and require licensed exchangers to maintain minimum liquidity deposits in banks	• Central Bank of Yemen • Anti-Money Laundering Unit	• Establishing a national unified platform connecting banks and exchange companies. • Requiring real-time reporting of all transactions by exchangers. • Enforcing AML/CFT standards with clear disclosure requirements. • Mandating a minimum liquidity deposit for licensed exchangers with banks. • Closing non-compliant exchangers immediately and apply graduated sanctions.



No.	Recommendation	Implementing Authority	Implementing Authority
15	Developing a structured and transparent currency auction mechanism with a fixed schedule and clear intervention rules to establish a clear reference exchange rate, reducing regional price gaps, and limiting speculative and arbitrary pricing.	• Central Bank of Yemen	• Setting a fixed weekly schedule for the auction. Publishing auction results immediately (volume, price, number of participants). • Restricting participation to banks in good regulatory standing. • Defining clear intervention rules in case of severe volatility. • Publishing quarterly reports assessing the auction's impact on the market.
16	Gradually building foreign reserves with a clear funding plan and inflows, establishing a written policy for reserve utilization, and publishing reserve levels periodically to strengthen confidence.	• Central Bank of Yemen • Ministry of Finance • Ministry of Oil	• Allocating a fixed percentage of oil revenues to reserves. • Depositing external grants directly into the reserve account. • Preparing a written policy on reserve usage. • Publishing reserve levels periodically to enhance market confidence.



No.	Recommendation	Implementing Authority	Implementing Authority
13	Enhancing the Central Bank and banking sector's capacity to adopt modern technology-based financial systems and digital transformation	• Central Bank of Yemen • Commercial and Islamic Banks • FinTech Companies	• Updating the national payment system. Launching a regulatory framework for digital payments and e-wallets. • Training banks and Central Bank staff on digital supervision systems. • Implementing a data-driven supervisory framework. • Introducing electronic signatures and digital authentication in banking operations.
14	Controlling money supply growth through an announced annual ceiling linked to real economic growth, with monthly monitoring of the sources of monetary expansion, in order to protect purchasing power and reduce inflationary pressure on the exchange rate.	• Central Bank of Yemen	• Announcing a targeted annual growth rate for the money supply (M2) linked to real GDP growth. • Issuing monthly reports showing the sources of monetary expansion. • Using open market operations to absorb excess liquidity. • Coordinating with the Ministry of Finance to prevent inflationary financing of the budget deficit.



No.	Recommendation	Implementing Authority	Implementing Authority
11	Strengthening the financial and administrative independence of the Central Bank – Aden to ensure its effectiveness in managing monetary policy, liquidity, banking supervision, and enhancing governance, transparency, and accountability.	• House of Representatives • Office of the Prime Minister • Central Bank of Yemen	• Amending the Central Bank Law to prohibit direct financing of the budget deficit. • Developing mechanisms for the independent Internal Oversight Committee and annual external audits. • Publishing an annual report on monetary policy and financial stability. • Considering legal terms for the Governor and Board members to ensure independence
12	Developing the Central Bank's information and statistical infrastructure to enhance transparency and support informed decision-making and monetary policy adoption.	• Central Bank of Yemen • Ministry of Communications	• Establishing a central data center with backup systems. Launching a mandatory electronic reporting system for banks or an equivalent platform. • Issuing monthly bulletins on liquidity, inflation, and exchange rates (in Arabic and English). • Building a real-time database for payments and transfers. • Connecting all banks to a real-time gross settlement (RTGS) system

Main Theme

02

Comprehensive Reforms for the Central Bank in Monetary Policy and Governance – (A) Monetary Management

No.	Recommendation	Implementing Authority	Implementing Authority
9	Unifying monetary policy and its instruments nationwide through a phased technical approach that ensures the harmonization of payment systems, coordinated liquidity management, and reduction of exchange rate gaps, paving the way for reintegration of the national monetary institution under a single administration	Central Bank of Yemen – Aden, in coordination with the Government, Ministry of Finance, and commercial banks, with international support	- Unify payment and settlement systems - Establish a unified liquidity management framework. - Harmonize exchange rates through market instruments. - Consolidate budgets and financial statements - provide political protection to safeguard the technical nature of the process.
10	taking measures to unify the national currency so that a single currency with a unified value prevails across all regions of Yemen, while ensuring fairness in addressing regional currency value disparities and exchange rate differences.	- Central Bank of Yemen - Ministry of Finance - Government	- Conducting a field survey to assess the volume of currency in circulation in each region. - Implementing a phased currency replacement program over a defined period (e.g., six months) through banks. - Setting a transitional conversion rate for the initial phase to minimize losses for citizens. - Linking currency unification to the launch of a regular currency auction to stabilize expectations.



No.	Recommendation	Implementing Authority	Implementing Authority
7	Establishing a national financial system data center to generate early-warning indicators for liquidity, credit risk, exchange rates, and confidence, producing regular reports for decision-makers and publicly accessible summaries to enhance transparency.	• Central Bank of Yemen • Ministry of Communications and Information Technology	• Developing a unified database linking banks and financial institutions. • Designing an early-warning indicator system. • Issuing monthly reports for policymakers. • Publishing general summaries to increase transparency and public trust. • Integrating the center with national payment systems.
8	Implementing risk-based banking supervision (RBS) with a clear hierarchy of corrective measures and graduated sanctions, linking compliance to measurable performance indicators to ensure that supervision results in effective enforcement rather than paper-based procedures.	• Central Bank of Yemen (Banking Supervision Sector)	• Classifying banks according to risk levels. • Preparing a graduated supervisory manual detailing corrective procedures and sanctions. • Linking bank evaluations to quantitative indicators (capital adequacy, liquidity, non-performing loans). • Training supervisory staff on the RBS methodology. • Issuing annual evaluation reports for each bank.



No.	Recommendation	Implementing Authority	Implementing Authority
5	Developing monetary policy instruments and banking supervision mechanisms, clearly redefine the objective of monetary stability and financial system soundness, and specify implementation tools, accountability, and disclosure frameworks.	• Central Bank of Yemen	• Activating open market operations and liquidity management instruments. • Modernizing on-site and off-site supervisory systems. • Developing a unified electronic disclosure platform for banks. • Adopting early warning indicators for capital adequacy and liquidity risks. • Issuing publicly disclosed periodic financial stability reports.
6	Activating and developing an integrated exchange rate crisis management framework, including regulation of the exchange sector, criminalization of disruptive practices, implementation of a daily public communication plan, and adoption of calibrated market interventions to break panic waves rather than relying on seasonal responses.	• Central Bank of Yemen • Public Prosecution and Judicial Authorities • Ministry of Information	• Reorganizing and license the exchange sector under strict regulatory standards. • Establish a real-time monitoring unit to track speculation and violations. • Launching a daily communication platform to explain exchange rate policies. • Conducting data-driven and carefully calibrated market interventions based on liquidity indicators rather than reactive measures. • Imposing deterrent penalties on destabilizing and manipulative practices.



No.	Recommendation	Implementing Authority	Implementing Authority
3	Strengthening public–private partnership (PPP) frameworks, improve the investment climate, and encourage private sector investment in industry, agriculture, renewable energy generation, and infrastructure projects under the PPP model, while facilitating access to banking finance.	• Strengthening public–private partnership (PPP) frameworks, improve the investment climate, and encourage private sector investment in industry, agriculture, renewable energy generation, and infrastructure projects under the PPP model, while facilitating access to banking finance.	• Enacting the Public–Private Partnership (PPP) Law. • Establishing a unified investment window to streamline procedures. • Providing tax and customs incentives for priority sectors. • Allocating subsidized banking credit lines for productive projects. • Publishing a pipeline of investment-ready PPP projects.
4	Mandating microfinance banks and institutions to expand financing for small and medium-sized enterprises (SMEs) and entrepreneurship projects	• Central Bank of Yemen • Microfinance Institutions Network • Ministry of Industry and Trade	• Reducing the required reserve ratio for microfinance institutions conditional upon expanded lending. • Developing and operationalize a credit risk guarantee fund for small enterprises. • Simplifying licensing procedures and provide technical support for entrepreneurship. • Setting minimum mandatory liquidity allocation ratios dedicated to SME and entrepreneurial financing.

Main Theme

01

Reforming the Macroeconomic Environment

No.	Recommendation	Implementing Authority	Implementing Authority
1	Resuming crude oil production and LNG exports and allocate the proceeds to finance development projects.	• Ministry of Oil and Minerals • Government (Office of the Prime Minister) • Ministry of Finance- Central Bank of Yemen	• Developing a phased security and operational plan to resume production. • Renegotiating with operating companies under a transparent contractual framework. • Establishing a dedicated sovereign account for revenues, with a defined percentage allocated to development financing. • Integrating revenues into a program-based budget linked to specific nationally prioritized projects.
2	Directing external financing toward sustainable development priorities, including improvement of essential public services, infrastructure, education, and health.	• Ministry of Planning and International Cooperation • Ministry of Finance • Sectoral entities (Health, Education, Public Works, Electricity) • Central Bank of Yemen	• Developing an approved national priority matrix. • Linking any external financing to a publicly declared development plan with Key Performance Indicators (KPIs). • Establishing an independent monitoring and evaluation unit to measure developmental impact. • Publishing quarterly reports on implementation progress and achievements.



3. Implementation Requirements

Overcoming the aforementioned challenges requires strong political will, supported by the Presidential Leadership Council and the Government, to enable the Central Bank and banking sector institutions to carry out the recommended measures. It also necessitates the availability of specific requirements and mechanisms to ensure that these recommendations are translated into actionable measures and implementable projects. The key proposed requirements are as follows:

3.1 Formation of a Follow-Up Committee It is proposed that a dedicated committee be established to communicate the recommendations to decision-makers and relevant official entities, and to follow up on the technical and institutional discussions related to their implementation mechanisms, thereby enhancing the prospects for their effective application. The committee would also, upon request from the concerned authorities, provide the necessary technical support and advisory services to assist in developing a detailed implementation plan, including clearly defined priorities, a specified timeline, and performance indicators, ensuring that the recommendations are translated into practical, actionable measures.

3.2 Political and Governmental Commitment The Government's formal adoption of these recommendations and their integration into national economic plans and the work programs of relevant ministries would provide the necessary political backing and institutional support for implementation.

The allocation of the required financial, human, and technical resources by the Government and partner entities is essential for implementing the initiatives and projects stemming from the recommendations. Given that reconstruction financing exceeds the financial capacities of the banking sector, substantial external support from development partners will be required to fund major reconstruction projects.

3.4 Monitoring and Evaluation Mechanism The development of Key Performance Indicators (KPIs) to measure progress in implementing each recommendation, along with periodic impact assessments and adjustments to implementation mechanisms based on results, is essential to ensure effectiveness.

3.5 Partnership with International Donors Presenting the matrix of recommendations to international partners and global financial institutions—such as the International Monetary Fund and the World Bank—to mobilize the necessary technical and financial support for the implementation of major structural reforms.



2. Implementation Challenges

A number of potential challenges that may impede or slow the implementation process cannot be overlooked. The most prominent of these are as follows:

2.1 Institutional and Monetary Fragmentation The continuation of division in the management of monetary policy and financial institutions across different regions of Yemen constitutes one of the principal obstacles to the adoption and implementation of a unified and effective monetary policy.

2.2 Scarcity of Financial Resource s The state faces a substantial financing gap, which constrains the banking sector's capacity to extend credit and provide loans—particularly medium- and long-term financing. This limitation is especially critical given that the national economy requires significant funding for reconstruction that exceeds the capacities of domestic banks. Accordingly, considerable reliance on external support—particularly during the initial phases—will be necessary.

2.3 Weak Effectiveness of the Legislative and Legal Authority Numerous recommendations call for updating and reforming legislation governing banking operations, anti-money laundering frameworks, and investment promotion. However, the timely enactment of such legislative and legal reforms is difficult under conditions of limited legislative effectiveness and the irregular convening of legislative sessions.

2.4 Political and Security Risks The ongoing state of political and security instability constrains banks' ability to expand their operations, heightens credit and operational risks, and impedes the return of skilled professionals and capital.

2.5 Weak Technological Infrastructure The banking sector also suffers from deficiencies in digital infrastructure and electronic payment systems, which limit its capacity for innovation and the provision of modern, inclusive financial services.



1. Introduction

Proceeding from a sense of scientific and national responsibility, and in recognition of the pivotal role played by the banking sector as the principal artery of the national economy, and in harmony with the aspirations of the Yemeni people for economic and financial recovery and the restoration of stability and growth, the Second Scientific Conference entitled **“The Banking Sector in Yemen and Its Role in Economic Recovery and Reconstruction”** was convened from 9–11 February 2026. The conference was organized by University of Science and Technology – Aden in strategic partnership with the Central Bank of Yemen and the banking sector, under the gracious patronage of the Prime Minister.

The conference brought together broad participation from 185 male and female researchers, in addition to a distinguished group of academics, experts, and policymakers from within Yemen and abroad. It was further supported by 14 sponsoring banks and 16 participating universities and research centers, all of which contributed to advancing the conference’s scientific and developmental objectives.

The 107 submitted research papers constituted an advanced knowledge foundation for analyzing the current state of the banking sector, diagnosing its structural and contextual challenges, and exploring prospects for its development during the recovery and reconstruction phase. The conference sessions were further enriched by keynote addresses that presented practical expertise and field-based experiences, as well as by the outcomes of the accompanying workshops and seminars. This imparted a profound applied dimension to the discussions, reflecting the convergence of academic insight and professional practice.

Building upon the in-depth scientific deliberations and constructive dialogue that characterized the conference sessions, a set of strategic, practice-oriented recommendations was formulated. These recommendations are not merely theoretical conclusions; rather, they represent an integrated synthesis of the scientific papers presented, the perspectives shared by keynote speakers, and the outcomes of workshops and seminars. Collectively, they constitute a roadmap aimed at enabling the banking sector to fulfill its developmental role as a driver of sustainable growth, a key enabler of reconstruction efforts, and a supporter of economic stability and investment stimulation.

To ensure the transition of these recommendations from a theoretical framework to practical implementation, a set of supporting requirements and safeguards has been proposed to facilitate their translation into actionable policies, procedures, and programs, thereby strengthening their impact on the economic and financial landscape and aligning with the aspirations of the forthcoming phase toward building a more efficient, resilient, and capable banking sector able to contribute effectively to the national recovery process.



Conference President:

Prof. Dr. Abdulghani Hameed Ahmed
Acting President, University of Science and Technology – Aden

Vice President of the Conference:

Dr. Mohammed Al-Rasheedi
Supervisor of the Sukuk and Islamic Products Unit, Central Bank of Yemen

Members of the Recommendations Drafting Committee

- Prof. Dr. Mohammed Ahmed Al-Hawri – Professor of Economics, Sana’a University (Chairman)
- Prof. Dr. Mohammed Ahmed Al-Afandi – Professor of Economics, Sana’a University (Member)
- Prof. Dr. Yahya Abdulghaffar Hassan – Professor of Economics, Taiz University (Member)
- Dr. Ahmed Ali Bin Sankar – Member of the Board of Directors, Union of Arab Banks (Member)
- Associate Prof. Dr. Abdulmajid Obaid Al-Omari – Associate Professor of Finance and Banking, International Islamic University (Member)
- Associate Prof. Dr. Ashal Al-Haythami Ashal – Associate Professor of Accounting, University of Science and Technology – Aden (Member)
- Dr. Mohammed Yahya Al-Rasheedi – Assistant Professor of Islamic Banking and Finance, Central Bank of Yemen (Member)
- Dr. Mona Ibrahim Mohammed – Assistant Professor of Financial and Banking Economics, University of Aden (Member)
- Dr. Akram Mohammed Al-Arshani – Assistant Professor of Business Administration, University of Science and Technology – Aden (Member and Rapporteur)

الرعاة الرئيسيون



الرعاة المشاركون



شركاؤنا:



مركز النخب للبحوث والدراسات الاستراتيجية
Nukhb Center for Research and Strategic Studies



